

تحقيق مواقف الصحابين طلحة و الزبير في الفتنة الكبرى (35-36هـ)

الدكتور خالد كبير علال
قسم التاريخ
المدرسة العليا للآداب - بوزريعة

الملخص

يتحدث البحث عن القضايا السياسية والعسكرية التي وقعت بين علي بن أبي طالب من جهة وعثمان بن عفان ثم معاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى وذلك فيما يُعرف بالفتنة الكبرى .
يركز بصفة خاصة على موقف شخصيتين من الصحابة من هذه الأحداث من حيث بيعتهما لعلي بن أبي طالب وتراجعهما عنه ومطالبتهما بدم عثمان ومشاركتهما في معركة الجمل وانسحابهما منها .
وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على النصوص التاريخية مشخصا ومقارنا وتحللا ومستنتجا .

Résumé

En nous basant sur des textes historiques nous aborderons dans cet article l'attitude adoptée par les deux compagnons du prophète, à savoir Talha et Zoubir, envers la question de la grande révolte (Al fitna –el- koubra) .

(أ) كيفية بيعه طلحة و الزبير لعلي :

اتفقت كل الروايات-تقريبا- على أن طلحة بن عبيد الله و الزبير بن العوام-رضي الله عنهما- قد بايعا علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان- رضي الله عنه- ، لكنها اختلفت في الكيفية التي بايعاه بها . فهل بايعاه طائعين ، ام مكرهين ؟ فقلت طائفة من الروايات أنهما بايعاه طواعية ، وقالت طائفة أخرى أنهما بايعاه مكرهين . وسكنت طائفة ثالثة عن الكيفية التي تمت بها البيعة . وكل هذه الروايات سنعرضها أولا ، ثم نحققها وننقدتها إسنادا ومتنا ثانيا .

أولا : مضمون روايات البيعة :

فبخصوص مضمون تلك الروايات، فمنها ثمانى روايات صرّحت بأن طلحة و الزبير قد بايعا عليا طواعية دون إكراه ، الأولى رواها الطبري ، ومفادها أنه لما قتل الخليفة عثمان ابن عفان ، اجتمع المهاجرون والأنصار يتقدمهم طلحة و الزبير ، فأتوا عليا وطلبوا منه تولي الخلافة فاعتذر لهم ثم كرروا عليه طلبهم مرارا حتى استجاب لهم في آخر مرة ، ورج معهم إلى المسجد ، فتكلّم فيهم ثم بايعوه⁽¹⁾.

والثانية رواها -أيضا- الطبري - وفيها أنه لما قتل عثمان خرج علي إلى السوق فنبهه الناس، فهرب منهم و دخل بستانا ، فلحقوا به يتقدمهم طلحة و الزبير ، فقالا لعلي : مد يدك لنبايعك، فمدهما فبايعاه ، ثم خرج معهم إلى المسجد فبايعه الناس⁽²⁾. والرواية الثالثة هي أيضا للطبري ، وفيها أن علي بن أبي طالب جاء إلى طلحة و قال الله : ابسط يدك لأبايعك. فقال له طلحة : أنت أحق، وأنت أمير المؤمنين، فابسط يدك، فبسط يده و بايعه طلحة⁽³⁾. و الروايتان الرابعة و الخامسة رواهما الحافظ ابن أبي شيبه الكوفي (ت 235هـ)، ففي الرابعة أن الأشتر النخعي -أحد رؤوس الفتنة- قال أنه رأى طلحة و الزبير بايعا عليا طائعين غير مكرهين⁽⁴⁾. والخامسة فيها أن عليا قال : «إن طلحة و الزبير بايعا طائعين غير مكرهين»⁽⁵⁾. و أما الروايتان السادسة و السابعة ، فواحدة لليعقوبي ، و الأخرى لابن الأثير ، و قد أكدتا

(1) الطبري: تاريخ الطبري ، ط1 بيروت دار الكتب العلمية ، دت 1407هـ ، ج2ص: 697 .

(2) نفسه ج2 ص : 697 .

(3) نفس المصدر : ج2 ص: 700 .

(4) ابن أبي شيبه : المصنف ، حققه كمال الخوت ، ط1 الرياض ، مكتبة الرشد ، 1409 هـ ج7ص: 524-525 .

(5) نفس المصدر ج7 ص: 541 .

على أن طلحة و الزبير بايعا عليا طواعية دون إكراه⁽⁶⁾. وآخر تلك الروايات -الثامنة- وردت في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة، وفيها أن عليا خاطب طلحة يوم الجمل وقال له : إنك بايعت طائعا غير مكره⁽⁷⁾.

و أما بالنسبة للروايات التي صرحت بأن طلحة و الزبير بايعا عليا مكرهين لا طائعين، فسأذكر منها -إن شاء الله- ثلاث عشرة رواية، من بينها سبع للطبري، أولها فيها نصّ على أن طلحة و الزبير تخلّفا عن بيعة علي عندما بايعه الناس، فأرسل إليهما لبياعانه، فتلكأ طلحة، فقام إليه الأشتر النخعي و قال له : ((و الله لتبايعن أو لأضربن به ما بين عينيك))، فقال طلحة : ((وأين المفر عنه))، ثم بايع هو و الزبير عليا⁽⁸⁾.

و الثانية ذكرت أن عليا خير طلحة و الزبير بين أن يبايع لهما، أو يبايعانه فبايعاه. ثم قال بعد ذلك أنهما بايعاه خوفا على نفسيهما⁽⁹⁾. و الرواية الثالثة، فيها أن طلحة بايع عليا مع الناس في المسجد وهو غير راض⁽¹⁰⁾. و نفس الأمر ذكرته الرواية الرابعة، فقد نصّت على أن طلحة بايع مكرها، و السيف على رأسه⁽¹¹⁾. و جاء في الرواية الخامسة أنه لما اجتمع الناس على علي بن أبي طالب تخلّف طلحة، فذهب إليه الأشتر النخعي، فقال له طلحة : دعني أنظر ما يصنع الناس. فلم يدعه وجاء به بعنف إلى المسجد، فبايع عليا⁽¹²⁾.

و أما الرواية السادسة، فقد ذكرت أنه لما قتل عثمان -رضي الله عنه- أمهل قتلة عثمان أهل المدينة يومين لتعيين خليفة، و إلا سيقتلون كبار الصحابة، كعلي و طلحة و الزبير -رضي الله عنهم؛ فذهب الناس إلى علي فما زالوا به حتى وافق على تولي الخلافة. فذهب البصريون إلى الزبير، و الكوفيون إلى طلحة، و أجبروهما على القبول بعلي خليفة، ثم عندما اجتمع الناس في المسجد لبيعة علي، جاء البصريون بالزبير، و الكوفيون بطلحة، فبايعها عليا و قالوا أنهما يبايعان مكرهين⁽¹³⁾.

و الرواية السابعة -من روايات الطبري- تقول أن حكيم بن جبلة العبدي -أحد رؤوس الفتنة- جاء بالزبير فما زال به حتى بايع؛ فكان الزبير -رضي الله عنه- يقول : «جاءني لص من

(6) اليُعمري : تاريخ يعقوبي، بيروت، دار صادر، دت. و ابن الأثير : الكامل في التاريخ حققه عبد القادر القاضي ط2،

بيروت، دار الكتب العلمية 1995، ج3 ص: 82.

(7) طبعة الجزائر، موفم للنشر، 1989م ج2 ص: 1 ص: 112.

(8) الطبري : المصدر السابق ج2 ص: 697.

(9) نفسه ج2 ص: 697.

(10) نفسه ج2 ص: 697-698.

(11) نفس المصدر، ج2 ص: 699.

(12) نفس المصدر ج2 ص: 701.

(13) نفسه ج 2 ص: 700-701.

لصوص عبد القيس، فبايعت و الحج-السيف- على عنقي⁽¹⁴⁾. وأما الروايات المتبقية، فمنها الرواية الثامنة ، وقد وردت في كتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة، وفيها أن طلحة قال أنه بايع عليا مكرها، والسيف على عنقه⁽¹⁵⁾. والرواية التاسعة ذكرها ابن الجوزي في المنتظم، وفيها أن طلحة والزبير بايعا عليا مكرهين⁽¹⁶⁾. وفي الرواية العاشرة-لابن الأثير- فيها أن طلحة و الزبير بايعا عليا-رضي الله عنهم- مكرهين خوفا على نفسيهما⁽¹⁷⁾. وفي الرواية الحادية عشر -للذهبي- أن قتلة عثمان هم الذين أحضروا طلحة ، فمالوا به حتى بايع عليا، فكان أول من بايعه⁽¹⁸⁾.

والروايتان الأخيرتان -الثانية عشرة والثالثة عشرة- رواهما الحافظ بن كثير، ففي الأولى أنه لما خرج طلحة والزبير-رضي الله عنهما- إلى البصرة و قال لهما بعض الناس : ألم تباعا عليا ؟ قال : بلى والسيف على العنق⁽¹⁹⁾. وفي الثانية -الثالثة عشرة- أنه لما التقى أصحاب طلحة والزبير بأصحاب علي في البصرة، اتفقا على أن يرسلوا إلى المدينة كعب بن سوار ليأتيهم بخير طلحة والزبير، فيما يخص بيعتهما لعلي، أبايعاه مكرهين أم طائعين ؟ فلما وصل المبعوث إلى المدينة، وكان يوم جمعة دخل المسجد وسأل الناس عن الأمر الذي جاء من أجله فسكتوا، إلا الصحابي أسامة بن زيد-رضي الله عنه- فإنه قال : بل كانا مكرهين . فنهض إليه بعض الناس ليضربوه، فتدخل قوم وخلصوه من أيديهم، و قالوا له : أما وسعك ما وسعنا . ثم كتب علي -رضي الله عنه- إلى السائلين يقول لهم عن طلحة والزبير : ((إنهما لم يكرها على فرقة، ولكن أكرها على جماعة))⁽²⁰⁾.

وأما بخصوص الروايات التي أثبتت بيعة طلحة والزبير لعلي وسكتت عن الكيفية التي تمت بها تلك البيعة، فهي على نوعين، الأول تضمن روايات فيها إحاءات على أن البيعة تمت طوعية ، لكن ذلك يبقى مجرد احتمال راجح، وتبقى الرواية تتضمن أن كيفية البيعة مسكوت عنها. والنوع الثاني تضمن روايات أثبتت البيعة، وليس فيها أية إشارات إلى الكيفية التي تمت بها البيعة . فمن روايات النوع الأول، أربع روايات، الأولى والثانية رواهما الحافظ ابو بكر البيهقي (ت458هـ)، في إحداهما أنه لما قتل عثمان برز علي بن أبي طالب للناس، ودعاهم

(14) نفس المصدر ج 5 ص: 701

(15) ج 1 ص: 112 .

(16) ج 5 ص: 64

(17) ابن الأثير : المصدر السابق ج3 ص: 82

(18) الذهبي : سير أعلام النبلاء ، حققه شعيب الأرنؤوط ، و نعيم العرقسوسي ، ط9 بيروت مؤسسة الرسالة ، 1413 ج1 ص35

(19) البداية و النهاية ، بيروت ن مكتبة المعارف ، د ت ج 7 ص : 232

(20) نفس المصدر ، ج7 ص: 233

إلى بيعته، فبايعوه ولم يعدلوا به طلحة ولا غيره⁽²¹⁾. وفي الثانية أن عليا قال عن طلحة والزبير أنهما بايعاه في المدينة، وخالفاه في البصرة⁽²²⁾.

و الثالثة رواها الطبري، وفيها أن الصحابة أتوا عليا في بيته، وطلبوا منه تولي الخلافة فامتنع، فمزالوا به حتى وافق على توليها، على أن تتم البيعة في المسجد، فخرج إليه وبايعه المهاجرون والأنصار، ثم تبعهم باقي الناس⁽²³⁾. والرواية الرابعة للمسعودي، ذكر، فيها أن طلحة هو أول من بايع عليا ثم نكث⁽²⁴⁾.

وأما روايات النوع الثاني، فهي قد نصت على أن طلحة و الزبير بايعا عليا دون أية إشارات للكيفية التي تمت بها تلك البيعة، و قد روى بعضها أحمد بن حنبل، و ابن جرير الطبري، و أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، و ابن طاهر المقدسي⁽²⁵⁾.

وختاما لمجموعة روايات بيعة طلحة والزبير لعلي-رضي الله عنهم- أشير هنا إلى أنه توجد روايات أخرى تفيد بأن طلحة والزبير قد تأخرا عن البيعة، وفي بعضها أن الزبير لم يبايع أصلا. و قد جمعت منها ثلاث روايات. الأولى رواها الطبري، وفيها أنه لما قتل عثمان-رضي الله عنه- و بايع الناس عليا لم يحضر الزبير، فذهب علي إلى بيته -أي بيت الزبير-، فدخل وسلم عليه، ثم خرج مسرعا لما رأى سيفا تحت الفراش تظهر منه ذبابته، فوجد الناس في انتظاره، فقال لهم إن الزبير بايعه و وجد منه حسن الاستقبال⁽²⁶⁾.

و الثانية رواها الحاكم النيسابوري، وفيها أن رجلا من أصحاب علي، مر يوم الحمل بطلحة و هو صريع في آخر رمق، فلما عرفه أنه من أصحاب علي بن أبي طالب، قال له طلحة: ابسط يدك أبايعك، فبسط يده و بايعه، و فارق الحياة، ثم أخبر الرجل عليا بما حدث له مع طلحة، ففرح علي و قال: ((أبي الله أن يدخل طلحة الجنة إلا و بيعتي في عنقه))⁽²⁷⁾. و هذا

(21) البيهقي: الاعتقاد و الهداية، بيروت، دار الأفاق الجديدة، د ت ص: 370

(22) نفس المصدر، ص: 371-372

(23) تاريخ الطبري، ج2 ص: 696

(24) مروج الذهب، الجزائر، موفم للنشر، ج 2 ص: 436

(25) أنظر: الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697. و الحاكم: المستدرک علی الصحیحین، حققه عبد القادر عطا،

ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990 ج3 ص: 420. و ابن طاهر المقدسي: البدء و التاريخ، القاهرة،

مكتبة الثقافة الدينية، د ت، ج5 ص: 209. و محمد أمخزون: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، ط3 الرياض، دار

طية، 1420هـ، ج2 ص: 69

(26) الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 699

(27) المستدرک، ج3 ص: 421

يعني أن طلحة إما أنه كان قد بايع ثم نكث، فجدد بيعته قبل وفاته، وإما أنه لم يبايع أصلاً إلى أن بايع عندما حضرته الموت، على حسب ما قالت هذه الرواية .
و أما الرواية الأخيرة- الثالثة- فقد رواها المؤرخ ابن الأثير الجزري (ت630هـ) ، و ذكر أنه قيل أن الزبير بن العوام لم يبايع علي بن أبي طالب أصلاً⁽²⁸⁾.

ثانياً : نقد روايات البيعة :

سنركز في نقدنا للروايات- السابق ذكرها-، على نقد الأسانيد لا المتن ، لأنها-أي المتن- تدخل كلها في حدود الإمكان العقلي، ولها ما يبررها من الواقع التاريخي ، فالتى ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا علياً طواعية فهي مقبولة جداً، بحكم أن علياً كان أجدر وأولى الصحابة و أفضلهم ، لتولي الخلافة بعد استشهاد عثمان .

وأما الروايات التي ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا مكرهين، فهي الأخرى لها ما يبررها عقلاً وتاريخاً ، بحكم أن قتلة عثمان هم الذين كانوا يسيطرون على المدينة وأهلها، فلا شك إذن من أنهم سيضعفون على الناس لاختيار خليفة يرضونهم به أولاً، ثم بعد ذلك قد يجبرون من خالفهم على موافقتهم وبيعة من اختاروه. وبناء على ما ذكرناه فإن الإسناد قد يكون هو أحسن وسيلة لنقد وتمحيص كثير من تلك الروايات، لكن ذلك لا يلغي دور المتن وأهميته في تحقيق الأخبار.

فبخصوص أسانيد الروايات التي ذكرت أن طلحة و الزبير بايعا علياً -رضي الله عنهم- طواعية فإن الرواية الأولى ضعيفة الإسناد، لأن فيه جعفر بن عبد الله الحميدي، وهو مضطرب الحديث و ذكره الذهبي في الموضوعات ، ولينه العقيلي⁽²⁹⁾. وفيه أيضاً من لم تعرف عليه، كأبي ميمونة وحسين⁽³⁰⁾ والرواية الثانية -رواها الطبري- هي الأخرى غير صحيحة الإسناد، لأن فيه : أبو بكر سلمى الهذلي، وأبو المليح⁽³¹⁾؛ الأول قال عنه علماء الجرح والتعديل : إنه ضعيف كذاب، متروك الحديث، ليس بثقة⁽³²⁾. والثاني مجهول⁽³³⁾. والثالثة

(28) الكامل في التاريخ ج 3 ص: 83

(29) الذهبي: المغني في الضعفاء ، حققه نور الدين عتر ، دم ، دن ، دت ، ج 1 ص: 133 . وابن حجر : لسان

الميزان ، ط3 ، بيروت مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، 1986 ، ج 2 ص: 16 . واللين لا يُخرج بروايته في علم

مصطلح الحديث . محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر ، دار رحاب ، دت ، ص: 152-153

(30) انظر : الطبري : المصدر السابق ، ج2 ص: 697

(31) أنظر : الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697

(32) ابن الجوزي : كتاب الضعفاء ، حققه عبد الله القاضي ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1406 ، ج 2 ص:

12 . و الذهبي : ميزان الاعتدال ، حققه علي معروض ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1995 ، ج 7 ص:

—لطبري— هي الأخرى غير صحيحة الإسناد ، لأن من رجاله : جعفر بن سليمان الضبعي(ت 178هـ)، ومحمد بن سيرين(ت 110هـ) (الطبري: المصدر السابق ج11ض: 700). الأول يروي المناكير، وضعفه بعض المحدثين، ووثقه آخرون، وكان شيعيا مغاليا يفض الشيعين⁽³³⁾

والثاني ثقة، لكنه لم يكن شاهد عيان للحادثة ، فهو ولد سنة 33هـ، و الحادثة التي رواها وقعت سنة 36هـ ، فرواياته هذه مرسله لم يقل لنا عمن رواها ، لأن سنه لا يسمح له بروايتها. و الرواية الرابعة—لابن أبي شيبه—إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله : أبو بكر بن عياش(ت 192هـ) ، والأشتر النخعي⁽³⁴⁾. الأول في حديثه اضطراب ، وضعفه يحيى بن معين ، وقال عنه يحيى بن سعيد القطان : لا يعأ به، ووثقه أبو داود⁽³⁵⁾. والثاني مطعون فيه، ولا يوثق به، لأنه من رؤوس الفتنة المتألبين على عثمان —رضي الله عنه . والرواية الخامسة —لابن أبي شيبه — هي الأخرى إسنادها غير صحيح، لأن من رجاله : جعفر بن زياد، وصفوان بن قبيصة⁽³⁶⁾. الأول مذكور في الضعفاء، والثاني مجهول⁽³⁷⁾.

و أما الروايات الثلاث المتبقية من مجموعة البيعة طواعية، والتي رواها اليعقوب، وابن قتيبة، ابن الأثير، فهي بلا أسانيد⁽³⁸⁾، ومجهولة المصدر . لذا فنحن نستبعدا لافتقادها شرطا أساسيا من شروط صحة الخبر وتحقيقه .

و أما مجموعة الروايات التي ذكرت أن طلحة والزبير بايعا عليا مكرهين، فإن الرواية الأولى — لطبري— إسنادها غير صحيح، لأن من رجاله : وهب بن جرير بن حازم الأزدي(ت206هـ)، ومحمد بن شهاب الزهري (ت 124هـ) (الطبري: المصدر السابق ج2 ص: 697)، الأول مذكور في الضعفاء⁽³⁹⁾. والثاني، ثقة لكنه يروي المراسيل، ومراسله شر من مراسيل غيره من الرواة ، لأنه حافظ ولا يرسل إلا عندما لا يستجيز أن يسمي من أسقطه من

(33) الذهبي : نفس المصدر ج 7 ص: 430

(34) انظر: ابن أبي شيبه: المصدر السابق ج 7 ص: 525

(35) الذهبي: تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1، الرياض ، دار الصميعي ، 1415هـ ، ج1 ص: 265 و.

الذهبي: ميزان الاعتدال ، ج7 ص: 338. و ابن الجوزي : المصدر السابق ج 3 ص: 228

(36) أنظر: ابن أبي شيبه : المصدر السابق ج 7 ص: 541

(37) ابن الجوزي: المصدر السابق ج 1 ص: 171، و ج2 ص: 56 . و الذهبي: المغني في الضعفاء، ج1 ص: 132. و.

309. و ميزان الاعتدال ج 3 ص: 434. و العقيلي: المصدر السابق ج 1 ص: 186

(38) انظر: تاريخ يعقوبي ج2 ص: 178. و الإمامة و السياسة ج1 ص: 112. و الكامل في التاريخ ج3 ص: 81-82

(39) العقيلي: المصدر السابق ج 4 ص: 324. و ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال ، ط3 بيروت دار الفكر ،

الإسناد⁽⁴⁰⁾. والرواية التي نحن نحققها مرسله ، لأن الزهري لم يكن شاهد عيان لها، فهو مولود سنة 50هـ، والحادثة التي رواها وقعت سنة 36هـ، فمن الذي رواها له ؟ .

والرواية الثانية رواها الطبري مباشرة بعد الرواية الأولى- السابق ذكرها - بلا إسناد وقال : وقد بلغنا أن عليا ... (تاريخ الطبري ج 2 ص: 697)، فهذه الرواية إن كانت تابعة للرواية الأولى، فهي غير صحيحة الإسناد، كما سبق و أن بيناه .و إن كانت منفصلة عنها فلا نقبلها، لأنها فقدت شرطاً أساسياً من شروط صحة الخبر وتحقيقه، وأما -أيضاً -بدأت بكلمة : بلغنا، وهي كلمة قريية من كلمة : زعموا .

والرواية الثالثة-للطبري- إسنادها غير صحيح ، لأن من رجاله: أبو مخنف لوط بن يحيى⁽⁴¹⁾. وهو إخباري متروك، ضعيف ليس بثقة⁽⁴²⁾. و الرواية الثالثة-للطبري- هي الأخرى إسنادها غير صحيح، لأن فيه: محمد بن عمر الواقدي (تاريخ الطبري ج 2 ص: 699)، و هو ضعيف متروك كذاب، و يروي عن كل الناس⁽⁴³⁾.

و الرواية الخامسة -للطبري- إسنادها غير صحيح، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم الكوفي، وسيف بن عمر التميمي⁽⁴⁴⁾؛ الأول فيه جهالة ، ومذكور في الضعفاء، و يروي المناكير⁽⁴⁵⁾. والثاني ضعيف متروك، يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع الحديث، و يروي عن المجهولين⁽⁴⁶⁾. والرواية السادسة -للطبري- إسنادها غير صحيح، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم الكوفي و سيف بن عمر التميمي (تاريخ الطبري ج 2 ص: 700-701)، وهما مجروحان كما سبق و أن بيناه في الرواية الخامسة . والرواية السابعة -للطبري- هي الأخرى إسنادها غير صحيح ، لأن رجاله هم نفس رجال الروایتين السابقتي ، ومنهم : شعيب بن إبراهيم، وسيف بن عمر⁽⁴⁷⁾، وهما مجروحان .

(40) الذهبي: تذكرة الحفاظ ج 1 ص: 111

(41) الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 697-698

(42) ابن أبي حاتم : المصدر السابق ج 7 ص: 182 .و الذهبي: سير أعلام النبلاء ج 7 ص: 302

(43) الذهبي: تذكرة الحفاظ ج 1 ص: 348 .و العيني: المصدر السابق ج 4 ص: 108 .و ابن الجوزي: الضعفاء ج 3 (ص: 87)

(44) الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 701

(45) الذهبي: المغني ج 1 ص: 298 .و ابن حجر : لسان الميزان ج 3 ص: 145

(46) الذهبي : ميزان ج 3 ص: 335 .و ابن أبي حاتم : المصدر السابق ج 4 ص: 278 .و ابن الجوزي: المصدر السابق ج 2 ص: 33

(47) انظر: الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 702

وأما الروايات المتبقية من مجموعة البيعة بالإكراه ، و التي تبدأ من الرواية الثامنة إلى الثالثة عشرة ، و التي رواها ابن قنبة ، و ابن الجوزي ، و ابن الأثير ، و ابن كثير ، و الذهبي ، فهي روايات لا أسانيد لها مجهولة المصدر ، لذا فهي مستبعدة لافتقاده ذلك الشرط الأساسي من شروط صحة الخبر و تحقيقه .

و أما بالنسبة للروايات التي أثبتت بيعة طلحة و الزبير لعلي - رضي الله عنهم - ، و سكتت عن الكيفية ، و تضمنت إشارات وإحاعات على أن البيعة تمت طواعية ، فإن الرواية الأولى منها ، - للبيهقي - إسنادها غير صحيح لأنه مرسل ، أرسله الشهاب الزهري⁽⁴⁸⁾ ، و مراسيله مطعون فيها ، على ما تقدم ذكره ، و هو ل م يكن شاهد عيان لما رواه ، لأنه من مواليد سنة 50هـ ، و الحادثة وقعت عام 36هـ . و مما يزيد في ضعفها - أي الرواية - أنها صوّرت عليا - رضي الله عنه - حريصا على تولي الخلافة ، فقد خرج إلى الناس يطلبها ، و دعاهم إلى بيعته دون أن يختاره أحد من الصحابة ولا من الناس ، و هذا أمر مستبعد في حقه رضي الله عنه .

و الرواية الثانية - للبيهقي - الظاهر أن إسنادها ضعيف ، لأن من رجاله : عبد الله بن محمد بن علي الدقاق ، و عبد بن محمد بن عبد الرحمن المدني ، و سالم بن عبد الواحد المرادي⁽⁴⁹⁾ ؛ فالثلاثة الأولون مجهولون ، إذ لم أعثر على حاتم في كتب الجرح و التعديل . و الرابع اختلف فيه بين التضعيف و التوثيق⁽⁵⁰⁾ . و مما يزيد في ضعف هذه الرواية ، أن في متنها ما ثبت ذلك ، فقد زعمت أن مما قاله علي - لما قدم البصرة - أن معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - و ثب على الخلافة ، و هو - أي علي - أحق بها منه ، لقرابته و علمه و سابقته⁽⁵¹⁾ . و هذا كلام غير صحيح بالمرّة ، لأن معاوية لم يأخذ الخلافة إلا بعد مقتل علي ، و تنازل ابنه الحسن عن الخلافة لمعاوية ، و هذا الأخير لم يكن يطالب بالخلافة ولا و ثب عليها ، في معركة الجمل ولا قبلها ، و لا في معركة صفين ولا قبلها ، وإنما كان يطالب بالافتصاص من قتلة عثمان كشرط لبيعة علي بن أبي طالب ، و هذا معروف ثابت عنه .

و الرواية الثالثة - للطبري - فيها إشارة إلى أن المهاجرين و الأنصار و أهل المدينة ، بايعوا عليا دون ذكر لأية معارضة ، أو إستثناءات ، أو ضغوط صاحبت البيعة . لكن مع ذلك فاحتمال وجود الإكراه يبقى واردا ، لأن الرواية لم تنفيه ، و لم تؤكد على طوعية البيعة صراحة . أما إسنادها فهو ضعيف على ما يبدو و إن كان أحسن من الأسانيد التي سبقته ، لكنه لا يخلو من انتقادات ، و ذلك أن من رجاله : جعفر بن عبد الله الحميدي ، و عبد الملك بن أبي سليمان

(48) انظر : البيهقي : المصدر السابق ص : 370

(49) انظر : نفس المصدر ص : 371-372

(50) انظر : الذهبي : الكاشف ج 1 ص : 423

(51) البيهقي : المصدر السابق ص : 371-372

الفزاري، وعمر بن حماد، وعلي بن حسين، وحسين عن أبيه⁽⁵²⁾؛ الأول مضطرب الحديث، ولينه العقيلي، وذكره الذهبي في الضعفاء، ووثقه أبو حاتم الرازي⁽⁵³⁾. والثاني ذكره العقيلي والذهبي في الضعفاء، وتكلم فيه شعبة، ووثقه أحمد وابن حنبل⁽⁵⁴⁾. والأربعة المتبقون لم يتمكن من التعرف عليهم.

والرواية الرابعة، ذكرها المسعودي في مروج الذهب، دون أن يورد لها إسناداً، لذا فهي مردودة عليه، لأنها فقدت شرطاً أساسياً من شروط صحة الخبر وتحقيقه. وأما النوع الثاني من مجموعة الروايات التي أثبتت بيعة طلحة والزبير لعلي وكتت عن كفيتهما، فهي روايات لا تحمل أية إشارة تدل على أن البيعة تمت طواعية أو كرها، لذا فإنني لا أنقد أسانيداً لأن ما نصت عليه من أن الصحابة والناس بايعوا علياً، هو أمر ثابت، ومتفق عليه بين كل الروايات تقريباً.

وأما مجموعة الروايات التي ذكرت أن الصابيين طلحة والزبير تخلفا عن بيعة علي، وفي بعضها تخلف الزبير فقط، فالأولى في إسنادها: عبد الله بن مصعب، والزبير بن بكار، مصعب بن عبد الله، وموسى بن عقبة، وأبو حبيبة مولى الزبير⁽⁵⁵⁾. الأول ضعفه يحيى بن معين، وسكت عنه البخاري وأبو حاتم الرازي، وذكره ابن حبان البستي في الثقات⁽⁵⁶⁾. وأما الباقيون من رجال الإسناد فكلهم ثقات⁽⁵⁷⁾. وكذلك متنها فهو الآخر يزيد بها ضعفاً، وذلك أنها لم تذكر لنا أن علياً عندما ذهب إلى الزبير في بيته بايعه الزبير، وإنما قالت أنه ما إن دخل البيت حتى خرج منه مسرعاً، عندما رأى ذبابة سيف تحت الفراش؛ ثم تقول أنه عندما استقبله الناس قال لهم إن الزبير بايعه وأكرمه. وهذا يعني أنه كذب عليهم، وحاشا لعلي رضي الله عنه — أن يعتمد الكذب، فيكذب على الزبير، وعلى نفسه، وعلى الناس. وحتى إذا افترضنا صحة الرواية فهي قد أشارت إلى تخلف الزبير عن البيعة، وليس إلى عدم البيعة مطلقاً.

(52) الطبري: المصدر السابق ج 2 ص: 696

(53) الذهبي: المغني ج 1 ص: 113. وابن حجر: لسان الميزان ج 2 ص: 16

(54) الذهبي: ميزان الاعتدال ج 4 ص: 400. والمغني ج 2 ص: 406. والعقيلي: المصدر السابق ج 3 ص: 31. وابن

أبي حاتم: المصدر السابق ج 5 ص: 367

(55) انظر: الطبري: ج 2 ص: 699

(56) الذهبي: ميزان الاعتدال ج 4 ص: 201. وابن حجر: لسان الميزان ج 3 ص: 261. وابن حبان: الثقات ج 7 ص: 56

(57) انظر: الذهبي: تذكرة الحفاظ ج 2 ص: 528. والكاشف ج 2 ص: 268. وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ج 9

ص: 359. وابن حجر: تعجيل المنفعة، حققه إكرام الله إمداد الحق، ط 1 بيروت، دار الكتب العلمية دت، ج

1 ص: 474

و الرواية الثانية -لالحاكم- إسناده غير صحيح، لأن من رجاله : ثور بن مجزأة، وأبو عامر الأنصاري، ومحمد بن عمر المازني، و أبو عبد الله جندل بن والق، و محمد بن يونس القرشي البصري⁽⁵⁸⁾. الثلاثة الأولون مجهولون، ل م اعثر على أحوالهم في مصنفات الجرح والتعديل والرابع ضعيف من حيث الضبط، فهو يغلط و يصحّف⁽⁵⁹⁾. والخامس كذاب يضع الحديث، وقد روي أنه وضع أكثر من ألف حديث⁽⁶⁰⁾.

و أما الرواية الأخيرة-الثالثة- التي رواها ابن الأثير الجزري، فقد أوردها بلا إسناد⁽⁶¹⁾ لذا فهي مستبعدة لفقدانها الإسناد الذي هو شرط أساسي من شروط صحة الخبر و تحقيقه . ومما يزيدنا ضعفا واستبعادا، أن ابن الأثير ذكرها بصيغة التمریض ((قيل)) لا بصيغة الإثبات .

واستنتاجا مما ذكرناه، يتبين أولا أن بيعة طلحة و الزبير لعلي-رضي الله عنهما- قد تمت بالفعل، لكن الروايات اختلفت في الكيفية التي تمت بها البيعة ، فهل بايعاه طائعين أم مكرهين؟ وتبين أيضا من نقدنا لتلك الروايات أن متونها متناقضة، وأن كل أسانيدنا ضعيفة، لكن روايات البيعة طوعية، أسانيدنا أقل ضعفا من روايات البيعة بالإكراه، التي هي أشد ضعفا من الأولى .

وثانيا، بما أنه تبين أن كل الروايات التي ذكرناها كانت أسانيدنا غير صحيحة، فهل يعني ذلك أن الحقيقة قد ضاعت منا فيما يخص كيفية بيعة طلحة و الزبير لعلي ؟ كلا، إن ذلك لا يستلزم ضياعها، فقد تكون هناك روايات صحيحة الأسانيد والمتون و لم نعر عليها لعدم إطلاعنا عليها. كما أن الروايات التي نقدنا أسانيدنا وتبين لنا عدم صحتها، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن متونها هي الأخرى باطلة، فمن الممكن أن يكون الإسناد غير صحيح والمتن صحيحا، والعكس صحيح.

وثالثا ، بما أنه ثبت أن طلحة و الزبير قد بايعا عليا، فلا بد أن لهذه البيعة من كيفية تمت بها، وهي لا تخرج عن ثلاث حالات، إما أنهما بايعا طائعين، وإما أنهما بايعا مكرهين، وإما أنهما بايعا مكرهين طائعين . فالحالتان الأولى و الثانية مستبعدتان لأنه قد تبين لنا من نقدنا لروايات الإكراه و الطوعية، أنها متناقضة و أسانيدنا غير صحيحة، ويبدو أن تلك الروايات قد جمعت بين الحق و الباطل، و وقعت في الإفراط والتفريط، فالتى ذكرت أن البيعة تمت طوعية ضحمت مساحة الحرية و الطوعية والرضى، وم تشر إلى أي مظهر من مظاهر الضغط والإكراه التي صاحبت البيعة. والتي ذكرت أن البيعة تمت تحت التهديد والإكراه، بالغت

(58) انظر: الحاكم: المصدر السابق ج3 ص: 421

(59) ابن حجر : تقريب التهذيب ، حققه محمد عوامة، ط1 سوريا، دار الشيد ، 1986 ، ج1ص: 143

(60) الذهبي: تذكرة الحفاظ ج2 ص: 619 . و ميزان الاعتدال ج 6 ص: 338، 378

(61) الكافي في التاريخ (انظر: الكامل ج3ص: 83) ،

في تضخيم هذا الجانب، وسكتت عن كل ما يشير إلى مظاهر الحرية والطوعية والرضى التي صاحبت البيعة . وبناء على ذلك فإن الحالة الثالثة يبدو أنها هي الصحيحة، بمعنى أن طلحة والزبير قد بايعا علما في حالة جمعت بين الرضى والطوعية وبين الإكراه وعدم الرضى . و تفسير ذلك أن طلحة و الزبير بايعا عليا -رضي الله عنهم- عن رضى و طوعية بالنسبة لشخصه، فهما لم يكونا يغيضانه و يرفضان خلافته، لأنه أصبح أفضل الصحابة و أحقهم بالخلافة بعد استشهاد عثمان-رضي الله عنه- ، و مما يؤيد ذلك أنهما عندما خرجا إلى مكة و البصرة طلبا لدم عثمان ، لم يعلنّا خلافة جديدة ، و لم يخلعا عليا ، و لم يبايعا شخصا آخر ، و إنما طالبا عليا بالاقتصاص من قتلة عثمان ⁽⁶²⁾، وهذا اعتراف منهما بأنه هو الخليفة . و أما عدم الرضى و الضغوط التي صاحبت بيعه علي بن أبي طالب ، فهي معروفة و ذلك أن المدينة بكاملها كانت واقعة تحت سيطرة قتلة عثمان قوة و تنظيمًا و واقعا ، وقد كان عددهم يقارب 2500 فرد ⁽⁶³⁾ . ولا شك أن هؤلاء كانوا على استعداد لمواجهة كل من يعارضهم أو يحاول الاقتصاص منهم . وقد كان في صالحهم أن يختار أهل المدينة خليفة جديدا لهم ، على أن يتم كل ذلك تحت إشرافهم و بتوجيه منهم و برضاهم . لذا فإن القول أن اختيار علي خليفة تم بعيدا عن تدخل و إشراف هؤلاء ، هو قول غير صحيح ، لأنه أولا أن كثيرا من الروايات التاريخية أشارت إلى ضغوط هؤلاء و تدخلاتهم . وثانيا أن الاستنتاج العقلي يثبت، لأنه من الثابت أن قتلة عثمان لما قتلوا الخليفة كانوا هم القوة الوحيدة والفاعلة في المدينة بلا منازع، و هذا يعني أنه لا يتم أمر في المدينة دون موافقتهم . وثالثا أن عليا لما تولى الخلافة كان عاجزا عن تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، وعندما طالبه الصحابة عامة و طلحة و الزبير خاصة ، بالاقتصاص من قتلة عثمان اعتذر لهم بعدم قدرته على تنفيذه . كل ذلك يثبت تعرّض الناس للضغوط والإكراه والمضايقات على أيدي قتلة عثمان ، الذين ضغطوا أيضا على كبار الصحابة الذين يمثلون خطرا عليهم ، كطلحة والزبير، لكي يسايروهم ، و لا يعترضون على خططهم، فأدى ذلك إلى عدم رضى كبار الصحابة عن الطريقة التي تمّت بها البيعة ، وعن الظروف التي صاحبتها. وعليه يمكن القول أن طلحة والزبير لم يُكرها علي الرضى بعلي خليفة للمسلمين ، لكنهما أكرها علي قبول ما فرضه قتلة عثمان عليهما وعلى الناس.

(ب) خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة :

عندما مرت أربعة أشهر على بيعه أهل المدينة لعلي بن أبي طالب، استأذنه الصحابييان طلحة والزبير للخروج إلى مكة فأذن لهما، ثم لما ذهب إليهما جاء الخير أنهما جمعا الناس وتوجها إلى

(62) عن ذلك انظر المبحث الأول من الفصل الثان

(63) ابن كثير: المصدر السابق ج 7 ص: 238 و ما بعدها

البصرة⁽⁶⁴⁾. فلماذا خرجا إلى مكة و البصرة ؟ وما هي دوافع خروجهما؟ وهل يعد خروجهما عصيانا وفتنة ونكثا للبيعة ؟ وهل شهدا طلحة والزبير شهادة زور عند ماء الخوآب؟ ولماذا انسحب الزبير من معركة الجمل ؟ وهل التقى علي بطلحة يوم الجمل، وماذا قال له ؟ هذه التساؤلات هي التي سأجيب عنها فيما يأتي ان شاء الله تعالى.

أولا : الغاية من الخروج و دوافعه :

ذكر الإمام أحمد في مسنده رواية مفادها أن الصحابييين طلحة والزبير -رضي الله عنهما- خرجا إلى البصرة طلبا لدم عثمان⁽⁶⁵⁾ -رضي الله عنه- . وروى الطبري أن طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعائشة أم المؤمنين -رضي الله عنهم- ذهبوا إلى البصرة للمطالبة بدم عثمان المقتول ظلما⁽⁶⁶⁾. وذكر الذهبي أن طلحة والزبير خرجا من المدينة ليطلبوا دم عثمان، ويأخذان بثأره من قتلته⁽⁶⁷⁾. ونفس الخبر ذكره ابن كثير في البداية والنهاية⁽⁶⁸⁾.

ففيما يخص رواية أحمد بن حنبل، فقد حسنّها الحافظ الضياء المقدسي، والمحدث شعيب الأرنؤوط، وقال عنها الهيثمي : رواها أحمد بإسنادين و رجال أحدهما رجال الصحيح⁽⁶⁹⁾. وأما رواية الطبري فهي صحيحة الإسناد لأن رواته ثقات، وهم : يعقوب بن إبراهيم، وعبد الله بن إدريس، وحسين بن عبد الرحمن، عمرو بن جاور، والأحنف بن قيس⁽⁷⁰⁾. وأما روايتا الذهبي وابن كثير فقد رويتا بلا إسناد⁽⁷¹⁾، لكنهما يندرجان ضمن الروايتين السابقتي ، فهما يتوافقان ولا يتناقضان . ومن ثم يتبين -مما ذكرناه- أن طلحة والزبير خرجا إلى مكة و البصرة للمطالبة بدم عثمان، والثأر له من قتلته .

وأما بالنسبة للدوافع التي حملت طلحة والزبير على الخروج للمطالبة بدم عثمان، فقد تباينت حولها الأخبار والمواقف، فزعم صاحب كتاب الإمامة و السياسة ، -المنسوب لابن

(64) الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 4 . 9

(65) المسند، مصر ، مؤسسة قرطبة ، د ت ، ج 1 ص: 165

(66) تاريخ الطبري ، ج3 ص: 34-35

(67) الخلفاء الراشدون ، ص: 288

(68) ج 7 ص: 232

(69) الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، حققه عبد الملك بن دهيش ، مكة المكرمة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410

هـ، ج 3 ص: 33. و الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ج 1 هامش ص: 57. و الهيثمي : مجمع الزوائد ، حققه عبد

الملك بن دهيش ، مكة ، مكتبة النهضة الحديثة ، 1410، ج 7 ص: 27 .

(70) الطبري: المصدر السابق ج3 ص: 34-35 . و محمد أنحزون : المرجع السابق ج2 ص: 90

(71) انظر: الخلفاء الراشدون ص: 88. و البداية و النهاية ج 7 ص: 332

قتيبة- أن طلحة والزبير خرجا من المدينة بعدما فشلا في تحقيق مطامعهما، وعلى رأسها الولاية، وذلك أنهما بايعا عليا طمعا فيها، فلما لم يتحقق لهما ما أراداه تكلما في علي وطعنا فيه، ثم استأذناه للخروج إلى مكة لأداء العمرة، فأذن لهما (72).

وذكر الحافظ أبو بكر البيهقي رواية مفادها أن طلحة والزبير خرجا للمطالبة بدم عثمان لأنا عليا كان راضيا بقتل عثمان، وذلك أن بعض الناس صورّهما-أي طلحة والزبير- أن عليا كان راضيا بقتل عثمان، فذهبا إلى عائشة أم المؤمنين وحملها على الخروج للمطالبة بدم عثمان، والإصلاح بين الناس (73). وهذا يعني أن طلحا والزبير رأيا في علي تقاعسا عن الاقتصاد من قتل عثمان، لأنه كان راضيا بقتله على حد زعم تلك الرواية.

وأما الذهبي فردّ سبب خروج طلحة والزبير إلى مكة والبصرة، إلى ندمهما والرغبة في المطالبة بدم عثمان تكفيرا عما صدر منهما تجاه عثمان، فذكر أنهما رأيا أنه لا يخلصهما مما وقعا فيه من توانييهما في نصرة عثمان، إلا أن يقوموا في الطلب بدمه، والأخذ بثأره من قتله، فخرجوا من المدينة دون مشورة من أمير المؤمنين (74). وقال -أي الذهبي- عن طلحة: انه حصل له في حق عثمان ((تمغّل و تأليب، فعلة عن اجتهد، ثم تغير عندما شاهد مصرع عثمان، فندم على ترك نصرته، رضي الله عنه))، ثم ذكر قولاً لطلحة قال فيه: ((كان مني شيء في أمر عثمان، مما أرى كفارته إلا سفك دمي و طلب دمه))، وقوله هذا إسناده جيد (75). وذهب الباحث محمد أمخزون إلى القول بأن دافع خروج طلحة والزبير -رضي الله عنهما- إلى مكة والبصرة، هو رغبتهم في القصاص من قتل عثمان لوجه الله، لكنهما أخطأ في رغبتهم الملحة في الإسراع بالتأثر لعثمان، رغم أن الظروف لم تكن مواتية لذلك (76).

تلك هي بعض الروايات والأراء التي قيلت عن دوافع طلحة والزبير في خروجهما إلى مكة والبصرة، فهل وفقت فيما ذهبت إليه؟ فبخصوص رواية صاحب كتاب الإمامة والسياسة، فقد ذكرها بلا إسناد (77). لذا فنحن نستبعدا، لأنها فقدت شرطاً أساسياً من شروط صحة الخبر وتحقيقه. ويزيدها استبعاداً أن فيها ما يتعارض مع أخلاق الصحابييين

(72) ج 1 ص: 77-78

(73) الاعتقاد و الهدايا، ص: 372

(74) الخلفاء الراشدون، ص: 288

(75) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج 1 ص: 34

(76) تحقيق مواقف الصحابة، ج 2 ص: 139-140

(77) انظر ج 1 ص: 77

طلحة والزبير المشهود هما بالصلاح والاستقامة ودخول الجنة ⁽⁷⁸⁾ . كما أنها تتناقض مع الأخبار الصحيحة في الغاية من الخروج ودوافعه .

و أما ما رواه البيهقي فهو خبر غير صحيح، لأنه ليس له إسناد ⁽⁷⁹⁾ ومثته منكر، لأنه لا يعقل أن يكون طلحة والزبير لا يعرفان موقف علي من قضية قتل عثمان حتى يأتي رجل مجهول فيخبرهما بذلك، فيصدقانه ويخرجان للمطالبة بدم عثمان ! مع العلم أن سبب تأخر علي في القصاص من قتلة عثمان ليس هو أنه كان راضيا بقتله كما زعمته الرواية ، وإنما هو عجزه عن تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لقوتهم وسيطرتهم على البلد .

و أما ما قاله الذهبي، فهو رأي استنتجه من الروايات التي اطلع عليها، وذكر بعضها في كتابه سير أعلام النبلاء ⁽⁸⁰⁾، وقد أيد موقفه برواية عن طلحة إسنادها جيد. وهو موقف صحيح أوافقه عليه، لكنه ليس هو الدافع الوحيد في خروج طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة، و سيأتي ذكر الدوافع الأخرى قريبا -إن شاء الله- مع العلم أن الذهبي لم يفسر لنا سبب خروجهما دون إعلام الخليفة بنيتهما من الخروج .

و أوافق -أيضا- الباحث محمد أمخزون فيما ذهب إليه ، من الظرف الذي خرج فيه طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة لم يكن موافقا لعلي لينفذ القصاص في قتلة عثمان . لكنني لا أوافقه عندما أكد على أن طلحة و الزبير أخطئا في رغبتهما الملحة في الإسراع بالتأثر لعثمان ؛ لأن سلوكهما هذا قد يكون طريقا لحل المشكلة، فعلي لم يكن في مقدوره تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، لقوتهم وسيطرتهم على البلد، وهذا يستدعي الحزم و التعاون و الاسراع لكسر شوكتهم ، لكي لا يتعاضد خطرهم أكثر مما هو قائم . وهذا يعني أن ما قام به طلحة والزبير كان في إمكان علي أن يستفيد منه ، فيضع يده في يديهما للإقتصاص من قتلة عثمان، وكسر شوكتهم . وبهذا يكون ما قام به طلحة و الزبير -رضي الله عنهما- وسيلة سريعة لحل مشكلة قتلة عثمان، ويصبح تصرفهما حلا سريعا لمشكلة تحتاج حلا عاجلا، وليس هو تصرف خاطئ لتسرّع صاحبيه . وهذا الذي قلته هو مجرد رأي محتمل، ردا على محمد أمخزون عندما خطأ طلحة والزبير فيما أقدموا عليه، في حين أن ما قاما به هو تصرف يحتمل الخطأ والصواب على حد سواء .

(78) أبو الخجاج المزني : تهذيب الكمال ، حققه بشار عواد ، ط1 ان بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1980 ، ج13

ص: 412 . و البخاري: حققه ديب البغا ، بيروت ، دار ابن كثير ، 1987 ج 3 ص: 1161 . و ابن حجر

: الاصابة ، حققه محمد الجاوي، ط1 بيروت ، دار الجيل ، 1992 ، ج 2 ص: 553

(79) انظر : الاعتقاد ، ص: 372

(80) ج 1 ص: 34

ويبدو لي أن هناك أربعة دوافع أساسية كانت من وراء خروج طلحة و الزبي ، أولها الندم والتكفير عما صدر منهما من بعض التهاون في حق عثمان ، وهذا الدافع هو الذي ذكره الذهبي . والثاني إيمانهما بضرورة القصاص من قتلة عثمان المقتول ظلما وهذا موقف يشاركهم فيه عامة المسلمين . والدافع الثالث يبدو أنهما رأيا أن عليا تأخر في تنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، بعد مرور أربعة أشهر من استشهاد عثمان . ورغم أن هذا التأخر له ما يبرره ، فيبدو أنهما -أي طلحة والزبير- رأيا ضرورة التحرك سريعا لتنفيذ القصاص .

و الرابع هو أنهما ربما رأيا أن عليا لا يمكنه وضعه الذي هو عليه ، من تنفيذ القصاص ، فدفعها ذلك إلى الخروج إلى مكة و البصرة لجمع العساكر ، وبما يتمكنان من المطالبة بدم عثمان ، وكسر شوكة هؤلاء القتلة .

و أما إذا قيل : لماذا لم يطالب طلحة والزبير بما عزموا عليه في المدينة ؟ فيمكن أن يُقال أن خططتهما التي رسمها لا يمكن تطبيقها في المدينة ، لأنهما يعلمان أن عليا ليس في مقدوره تنفيذها ، لأن قتلة عثمان هم من حوله يمثلون جيش المدينة . ولأنهما -أيضا- كانا على علم بأن عليا لا يوافق على خططهما ، و قد روى أنهما طلبا منه تنفيذ القصاص ، فاعتذر لهما أنه عاجز عن تنفيذه . و طلبا منه -أيضا- أن يولي أحدهما على الكوفة ، والآخر على البصرة ، ليأتياه بالعساكر فيستعين بهما على قتلة عثمان ، فقال لهما أنه سينظر في الأمر ، ثم في النهاية لم يوافق علي ما اقترحه عليه ⁽⁸¹⁾ . وإذا قيل لماذا لم يخبر طلحة والزبير عليا -رضي الله عنهم- بخطتهما ؟ فالجواب واضح وهو أنهما كان يعلمان أن عليا لا يوافقهما على ما خططا له و عزموا على تنفيذه ، فان أخبراه فخطتهما ستفشل .

ثانيا : هل خروجهما عصيان و فتنه و نكت للبيعة ؟ :

تباينت المواقف في النظر لخروج طلحة والزبير إلى مكة و البصرة ، فهناك من نظر إليه علي أنه عصيان سافر ، و نكت للبيعة ، و إثارة للفتن بين المسلمين . وهناك من نظر إليه علي أنه اجتهد له ما يبرره شرعا و عقلا و واقعا . فمن تلك المواقف ما روى عن علي -رضي الله عنه - أنه قال أن طلحة و الزبير نكثا بيعتهما له ⁽⁸²⁾ . و روى البيهقي بإسناده أن عليا قال عن طلحة و الزبير ، أنهما بايعاه في المدينة و خالفاه في البصرة ⁽⁸³⁾ . و روى ابن أبي شيبة أن

(81) ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 229-230 ، 245

(82) الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 70 .

(83) الاعتقاد ص: 371-372 .

علياً-رضي الله عنه- قال : ((إن طلحة و الزبير بايعاه طائعين غير مكرهين، ثم أراد أن يفسدا الأمر ،و يشقا عصا المسلمين)) (84) .

فيتين من هذه الروايات أن علياً قد وصف خروج طلحة والزبير بأنه مخالفة، وفساد، ونكت للبيعة، وشق لعصا المسلمين . فهل ثبت ذلك عنه ؟ كلا لم يصح ذلك عنه، لأن هذه الروايات ضعيفة، فالرواية الأولى في إسنادها عوانة بن الحكم (ت147هـ)، هو متهم بالكذب، ويروي عن الكذابين، كهشام بن محمد الكلبي (85). وخبره هذا مرسل، سقط منه التابعي، وهو -أي عوانة- ليس تابعياً (86)، فكيف يروي عن الصحابة وهو لم يأخذ عنهم ؟ والرواية الثانية هي الأخرى ضعيفة، لأن في إسنادها من هو مجهول الحال، كعبد الله بن محمد بن علي الدقاق، وعبد بن محمد بن عبد الرحمن المديني، و. في متنها ما يدل على بطلانها وتلاعب الرواة بها، فقد زعمت أن مما قاله علي قبل معركة الجمل، أنه ذكر أن معاوية بن أبي سفيان قد وثب على الخلافة، و هو ليس أهلاً لها (87). وهذا كلام غير صحيح، لأنه من الثابت تاريخياً أن معاوية لم يكن يطالب بالخلافة قبل معركة صفين، وأنه لم يتسلمها إلا بعد سنة 40هـ حين تنازل له عنها الحسن بن علي -رضي الله عنهما- .

والرواية الثالثة -لابن أبي شبة- هي الأخرى غير صحيحة الإسناد، فمن رجاله : جعفر بن زياد، وصفوان بن قبيصة الأحمس (مؤلف ابن أبي شبة، ج7 ص: 541)، الأول ذكره العقيلي، وابن عدي، وابن الجوزي، والذهبي في الضعفاء (88)، والثاني مجهول الحال (89) و مما يمكن الرد به على تلك الروايات، هو أنه روي أن علياً - رضي الله عنه - اعترف بأن لطلحة و الزبير حجة فيما خرجا من أجله، إن أرادوا بذلك وجه الله تعالى (90). وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة الإسناد، لأن فيه : شعيب بن إبراهيم، و سيف بن عمر التميمي (91). فإنه يمكن استخدامها لرد الضعيف بالضعيف.

(84) مؤلف ابن أبي شبة ج 7 ص: 541

(85) ابن حجر العسقلاني: لسان الميزان ج 4 ص: 386. و الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 7 ص: 201

(86) ابن حجر: نفسه ج 4 ص: 386

(87) البيهقي: المصدر السابق ص: 371-372

(88) 372 العقيلي: المصدر السابق ج 1 ص: 86. و ابن عدي: المصدر السابق ج 2 ص: 142. و ابن الجوزي:

الضعفاء، ج 1 ص: 171. و الذهبي: المغني في الضعفاء، ج 1 ص: 132

(89) الذهبي: ميزان الاعتدال ج 3 ص: 434. و المغني: ج 1 ص: 309. و ابن الجوزي: المصدر السابق ج 2 ص: 56

(90) الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 33

(91) الأول فيه جهالة، و الثاني ضعيف، و عنهما أنظر: ثانياً من الفصل الأول

و أشير هنا إلى أنه قد روي حديث عن رسول الله — صلى الله عليه و سلم — فيه إدانة للزبير، قال له فيه : إنك لتقاتلن عليا و أنت ظالم له . فهذه إدانة صريحة للزبير بأنه ظالم لعلي، إن صحَّ الحديث ، لكنه لم يصح ، و لم تثبت طرقه التي ورد بها ⁽⁹²⁾ .

وأما عن مواقف العلماء من تلك القضية، فسأذكر منها طائفة، أولها موقف ابن حزم الأندلسي، يرى أن خروج طلحة و الزبير إلى البصرة، لم يكن حربا على علي بن أبي طالب، ولا إبطالا لبيعته و نقضا لها، لأنهما لم يطعنا فيه، ولا أحدثا إمامة أخرى، و لا جددا بيعه لغيره، فلو أرادا ذلك لبايعا لغيره، و إنما هُضا ((لسد الفتق الحادث في الإسلام، من قتل أمير المؤمنين عثمان — رضي الله عنه — ظلما))، و الدليل على ذلك أن القوم اجتمعوا و لم يقتتلوا، و إنما حدث القتال بفعل مكر قتلة عثمان يوم الجمل ⁽⁹³⁾ .

و الثاني موقف المؤرخ ابن الأثير الجزري ، فانه عدَّ خروج طلحة و الزبير هربا ، فقال أهما هربا من المدينة بعد أربعة أشهر من استشهاد عثمان ⁽⁹⁴⁾ . لكنه لم يقل لنا من هربا ، فهل هربا من علي، أم من قتلة عثمان ؟ ، و ما هي الأسباب التي دفعتهما إلى الهروب ؟ و ما هي المبررات التي جعلته يعتبر خروجهما هروبا . فكلامه هذا غامض جدا.

و الثالث موقف المفسر محمد بن أحمد القرطبي، يرى أن خروج طلحة و الزبير يوم الجمل، ليس عصيانا ولا إثما ، لأنه لو كان كذلك لما أخبر عنهما الرسول — عليه الصلاة و السلام — أهما شهيدين، و الشهادة لا تكون إلا بقتل في طاعة ⁽⁹⁵⁾ .

و آخرها موقف الحافظ شمس الدين الذهبي، فإنه لم يعتبر طلحة و الزبير عاصيين في خروجهما إلى البصرة و مشاركتهما في القتال يوم الجمل ، و إنما اعتبرهما متأولين قاصدين للخير ⁽⁹⁶⁾ .

و تعليقا على ما ذكرناه أقول : إن خروج طلحة و الزبير — رضي الله عنهما — له ما يبرره ، لأنه قام على الاجتهاد و التأويل ، لا على الظلم و التعمد في إثارة الفتن . وهو يندرج ضمن تغيير المنكر باليد و اللسان . فهما عندما رأيا أن عليا — رضي الله عنه — ليس في مقدوره الاقتصاص من قتلة عثمان، سعيًا على طريقتهما للاقتصاص من هؤلاء و كسر شوكتهم ، حتى و إن تمَّ ذلك دون إذن من الخليفة ؛ و عملهما هذا هو بلا شك مخالفة بيّنة لعلي ، لكن لها ما يبررها، و يجعلها في إطار الاجتهاد طلبا للحق، و يخرجها من مجال العصيان و نكث البيعة.

(92) عن تدقيق هذا الحديث انظر : رابعا من هذا الفصل

(93) الفصل في الملل و الأهواء و النحل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د ت ، ج 1 ص: 123

(94) الكامل في التاريخ ج 3 ص: 82

(95) تفسير القرطبي ، حققه أحمد البردوني ، ط 2 القاهرة ، دار الشعب ، 1372 هـ ، ج 16 ص: 321-322

(96) سير أعلام النبلاء ، ج 2 ص: 193

وعملهما هذا شبيه بموقف كثير من أهل المدينة الذين بايعوا عليا، لكنهم عندما أمرهم بالخروج معه للتصدي لأهل مكة و الشام لم يخرجوا معه ⁽⁹⁷⁾، وعصوا أمره لاعتقادهم أن الصواب معهم وليس معه ، فلم يجبرهم وتركهم على قناعاتهم . وأما ما قاله العلماء السابق ذكرهم، فإن ابن حزم موقفه صحيح ، ودليله قوي في أن طلحة و الزبير لم ينكثا البيعة . وأما ابن الأثير فموقفه غامض، فهو لم يبين لنا قصده من قوله أن طلحة و الزبير هربا من المدينة . فماذا فعلا لكي يهربا ؟ ومن يهربا ؟ وما هي أسباب هروجهما ؟ هذه التساؤلات وغيرها لا نجد لها جوابا عند ابن الأثير فيما قاله .

و أما القرطبي فموقفه صحيح وجدير بالتدبر والتنويه، فهو قد لفت انتباهنا إلى أنه لا يعقل أن يكون طلحة و الزبير عاصيين آثمين في خروجهما للقتال يوم الجمل ، ثم نجد الرسول-عليه الصلاة و السلام- يجبر بأثما شهيدين و يبشرهما بالجنة ! وهذه البشارة صحيحة ثابتة في حق طلحة و الزبير ⁽⁹⁸⁾ -رضي الله عنهما- . فدل ذلك على أن خروجهما ليس عصيانا، ولا إثما، ولا نكثا لبيعة، وإنما هو خروج قام على التأويل و الاجتهاد، طلبا للحق و كسرا لشوكة قتلة عثمان .

وأشير هنا إلى أنه قد روي حديث نسب للرسول-صلى الله عليه و سلم- فيه إخبار بأن فتنة ستخرج من المدينة ، فسرها بعض رواة الحديث بأنها فتنة طلحة و الزبير، و نص الحديث هو: ((أحذركم سبع فتن تكون بعدي ، فتنة تقبل من المدينة، و فتنة بمكة، و فتنة تقبل من اليمن، فتنة تقبل من الشام ، و فتنة تقبل من المشرق، و فتنة تقبل من المغرب، و فتنة تقبل من بطن الشام)) ⁽⁹⁹⁾ . هذا الحديث لا ذكر له في أمهات كتب الحديث عند أهل السنة، وقد ضعفه المحدث ناصر الدين الألباني ⁽¹⁰⁰⁾ . وفي متنه ما يدل على أنه غير صحيح، لأنه أغفل التحذير من أكبر وأخطر فتنة عصفت بالمسلمي، وهي الفتنة الكبرى التي شتت المسلمين شيعا وأحزابا وجعلت بأسهم بينهم شديدا . فالحديث لم يذكر الفتنة التي أشعلها قتلة عثمان، الذين قدموا أساسا من مصر و الكوفة و البصرة . فهل يعقل أن يحذر الحديث المسلمين من سبع فتن لا توجد من بينها فتنة الفتن التي أخرجت طلحة و الزبير للمطالبة بالحق ؟ !

(97) ابن كثير : المصدر السابق ج 7 ص: 231، 234

(98) أنظر : ابن حجر: الإصابة ج 2 ص: 553 . و المزي : المصدر السابق ج 13 ص: 412

(99) الحاكم : المصدر السابق ج 4 ص: 51

(100) الألباني: الأحاديث الضعيفة ج 4 ص: 1870 . و ضعيف الجامع الصغير ، ط2 بيروت ، المكتب الإسلامي ،

ثانيا : هل شهد طلحة و الزبير شهادة زور ؟ :

روي أنه لما سار أهل مكة إلى البصرة ومروا بمكان يعرف بالحوأب، نبحت عليهم الكلاب، فسألت عائشة -رضي الله عنها- عن ذلك فقيل لها : هذا ماء الحوأب، فأرادت الرجوع، و قالت للناس، إنما تذكرت حديثا للرسول -عليه الصلاة والسلام- قاله لزوجاته، وفيه : ((أياكن صاحبة الجمل الأديب، و التي تنبئها كلاب الحوأب))، فشهد لها طلحة و الزبير أنه ليس هذا هو ماء الحوأب، وشهد معهما خمسون رجلا، وقيل أربعون، فكان ذلك أول شهادة زور في الإسلام⁽¹⁰¹⁾. فهل هذا الخبر صحيح؟ وهل يصدر ذلك الفعل عن رجلين مبشرين بالشهادة و الجنة ؟

أولا أن هذا الخبر رواه المسعودي واليعقوبي بلا إسناد، لذا فهو مردود عليهما ، لأنه افتقد شرطا أساسيا من شروط صحته وتحقيقه . وثانيا أن الخبر فيه طعن صريح في صحابييين جليلين مشهود لهما بالشهادة و الجنة ، و هذا يعني أنهما لا يقدمان على ذلك الفعل الذي فيه تعمد في الكذب والعصيان وارتكاب كبيرة من الكبائر . لأن ذلك العمل يتره عنه عامة المؤمنين، فما بالك بخاصتهم كطلحة و الزبير المبشرين بالجنة ؟ !

وثالثا أنه توجد عدة روايات تخالف ما زعمته الرواية السابقة وتبطلها، فمن ذلك ما رواه الذهبي من أنه عندما أرادت عائشة العودة، قال لها بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون، فيصلح الله ذات بينهم . ثم ذكرت لهم حديث رسول الله -عليه الصلاة والسلام- الذي قاله لزوجاته. وهذه الرواية إسنادها صحيح⁽¹⁰²⁾، وليس فيها تعيين لمن تكلم مع أم المؤمنين، ولا فيها حكاية شهادة الزور المزعومة . وقد روى الحافظ ابن كثير عن احمد بن حنبل في مسنده، أن الزبير هو الذي تكلم مع عائشة عندما أرادت الرجوع، فقال لها: ((ترجعين ، عسى الله أن يصلح بك بين الناس))، ثم قال ابن كثير: هذا خبر إسناده على شرط الصحيحين ولم يخرجوه⁽¹⁰³⁾. فهذه الرواية ذكرت الزبير صراحة دون ذكر لشهادة الزور المزعومة .

وفي رواية أخرى لابن كثير-بلا إسناد- فيها أنه عندما قيل لعائشة-رضي الله عنها- أن المكان هو الحوأب وأرادت الرجوع، قال لها عبد الله بن الزبير أن الذي أخبرها بأن المكان هو ماء الحوأب قد كذب عليها.⁽¹⁰⁴⁾ هذه الرواية ليس لها إسناد ، كرواية شهادة الزور،

(101) المسعودي : المصدر السابق ج 2 ص: 428 . و اليعقوبي: المصدر السابق ج 2 ص: 81

(102) سيرة أعلام النبلاء ، ج 2 ص: 177-178

(103) البداية و النهاية ج 6 ص: 212

(104) نفس المصدر ج 7 ص: 232

لكنها تخالفها في أن الذي تكلم مع أم المؤمنين هو عبد الله بن الزبير وليس الزبير، وأنها لم تذكر حكاية شهادة الزور المزعومة .

وأما الحديث المذكور في رواية شهادة الزور، فقد ورد في كتب الحديث بصيغتين مشهورتين، الأولى ((كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوآب))، و الثانية ((أيتكن تنبح عليها كلاب الحوآب))⁽¹⁰⁵⁾.

وقد اختلف العلماء في موقفهم من هذا الحديث، فمنهم من صححه، و منهم من ضعفه، فمن الذين صححوإ إسناده : الذهبي، و ابن كثير، و ابن حجر العسقلاني، و الهيثمي⁽¹⁰⁶⁾.
و أما الذين ضعفوه فمنهم : يحيى بن سعسد القطان، و عبد الرحمن بن الجوزي، و مقبل بن هادي الوداعي، و ابن طاهر القيسراني⁽¹⁰⁷⁾.

وإذا كان المحدثون قد اختلفوا في الحكم على ذلك الحديث بين مصحح و مضعف له، فقد ألحقت به زيادات مغرضة ليست منه، و ظاهرها البطلان . فمن ذلك ما رواه اليعقوبي من أن عائشة -رضي الله عنها- قالت : ((هذا الماء الذي قال لي رسول الله، لا تكوي التي تنبحك كلاب الحوآب))⁽¹⁰⁸⁾. و الرواية الثانية رواها عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه طاووس بن كيسان أن الرسول -عليه الصلاة و السلام- قال لنسائه: ((أيتكن التي تنبحها كلاب ماء كذا و كذا، أياك يا حميراء))، يعني عائشة⁽¹⁰⁹⁾.

فبالنسبة لرواية اليعقوب، فقد ذكرها بلا إسناد، و هذا دليل كاف لردّها، لأنها فقدت شرطاً أساسياً من شروط صحة الخبر و تحقيقه، هذا فضلاً على أن الرواية توافق مذهبه الشيعي لأن فيها طعنًا صريحًا في أم المؤمنين عائشة-رضي الله عنها- فقد صورتها مخالفة لأمر الرسول -صلى الله عليه و سلم- عندما واصلت سيرها إلى البصرة رغم نهي الحديث لها .

(105) الهيثمي : مجمع الزوائد ج 7 ص: 234 . و الذهبي : المصدر السابق ج 2 ص: 177-178

(106) انظر حسب ترتيب المؤلفين في المتن : سير أعلام النبلاء ج 2 ص: 177-178، و البداية و النهاية ج 6 ص: 212

و فتح الباري ج 13 ص: 55 . و مجمع الزوائد، القاهرة، دار الريان للتراث 1403هـ، ج 7 ص: 234

(107) ابن عساكر : تاريخ دمشق، ج 49 ص: 465 . و ابن الجوزي: العلل المتناهية حققه خليل الميس، ط 1 بيروت، دار الكتب العلمية، 1407 ج 2 ص: 849 . و الوداعي : أحاديث معلقة ظاهرها الصحة، ط 2 مصر، مكتبة ابن عباس، د ت، ج 1 ص: 169 . و القيسراني ذخيرة الحفاظ، حققه عبد الرحمن الفيرواني، ط 1 الرياض، دار السلف،

1416، ج 4 ص: 4409

(108) تاريخ اليعقوبي، ج 2 ص: 181

(109) نعيم بن حماد : الفتن، حققه سمير الزهيري، ط 1 القاهرة مكتبة التوحيد، 1412هـ، ج 1 ص: 84

و أما الرواية الثانية فإنها مرسله، لأن طاووس بن كيسان(ت106) تابعي و ليس صحابيا⁽¹¹⁰⁾. و متنها هو الآخر يشهد على بطلانها لأمرين ، الأول إن المحققين من العلماء قالوا أن كل حديث فيه ياحمراء هو كذب مختلق⁽¹¹¹⁾. والثاني هو أن الزيادة الموجودة في الحديث هي دليل على تلاعب الرواة بالحديث وتصرفهم فيه ، وأن تلك الزيادة باطلة ، لأنها لو صحت لما تابع طلحة و الزبير و عائشة -رضي الله عنهم- طريقهم إلى البصرة ، لأن تلك الزيادة فيها نهي و تحذير صريحين لعائشة خاصة و لمن معها عامة ، وبما أنهم وصلوا طريقهم دل ذلك على بطلان تلك الزيادة ، و أنها ألحقت بنص الحديث المعروف الذي لا يوجد فيه تحذير و لا نهي ، وكل ما فيه هو مجرد إخبار بالغيب لما قد يحدث لعائشة-رضي الله عنها-. فجاء الكذابون وألحقوا بالحديث تلك الزيادة لإدانة عائشة و طلحة و الزبير، وإظهارهم أمام المسلمين بأنهم خالفوا حديثا صريحا فيه تحذير و نهي لهم عما هم فيه .

و يتبين مما ذكرناه أن حكاية شهادة الزور التي نسبت لطلحة و الزبير، هي حكاية مكذوبة. و أن الحديث المشهور عن حادثة ماء الخوآب لم يتفق العلماء على صحته ولا على ضعفه ،و أن الزيادة التي ألحقت به هي زيادة باطلة مغرضة . وحتى إذا افترضنا صحة ذلك الحديث في صيغته المعروفة -التي صححه عليها بعض العلماء - فلا يوجد تناقض بينه وبين مواصلة طلحة و الزبير وعائشة -رضي الله عنهم- مسيرهم إلى البصرة ، لأن الحديث فيه إخبار عما سيحدث ، وليس فيه نهي و تحذير ومنع من مواصلة المسير، لذا واصلت عائشة طريقها إلى البصرة عندما ترجأها الزبير أو ابنه عبد الله بمواصلة المسير للصالح بين المسلمين وجمع كلمتهم .

رابعا : قضية انسحاب الزبير من معركة الجمل :

يُروى أنه عندما نشب القتال بين أهل مكة وأهل العراق ، في معركة الجمل سنة 36هـ ، نادى علي الزبير-رضي الله عنهما- و انفرد به وقال له : انشدك بالله أما سمعت رسول الله -عليه الصلاة و السلام- يقول : ((انك تقاتلني و أنت لي ظالم))، قال : بلى ولكني نسيت. وفي رواية أخرى أن قال له : ((أما إنك ستخرج عليه و تقاتله و أنت له ظالم))، فرجع الزبير . و في رواية ((لتقاتلنه و أنت له ظالم)) فقال الزبير : اللهم نعم، لو ذكرت ما

(110) الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 90

(111) منهم ابن القيم الجوزية ، لم يستثن أي حديث ، لكن علي القاري استثنى حديثا فيه ياحمراء رواه النسائي ، و ليس هو الذي نحن في صدد تحقيقه . ابن القيم الجوزية : نقد المنقول ، حققه حسن السماعي ، ط 1 ، بيروت دار

الكتب العلمية ، 1990 ، ص : 51 . و علي القارئ : المصنوع ، حققه عبد الفتاح أبو غدة ، ط 4 ، الرياض ،

مكتبة الرشد ، 1404 ، ج 1 ص: 211

سرت مسيري هذا ، والله لا قاتلتك أبدا . ثم انصرف إلى عائشة وأخبرها بالأمر ، فكلمه ابنه عبد الله وحاول ثنيه عن موقفه . و في رواية أخرى أن الزبير لما سمع ما قاله علي انسحب من المعركة نهائيا ، فتبعه ابن جرموز -من أهل العراق- وقتله خدعة في يوم الخميس 10 جمادي الأول سنة 36 هـ (112) .

و قد جمعتُ اثنتي عشرة رواية ، ذكرت كلها أن سبب انسحاب الزبير من معركة الجمل هو سماعه للحديث النبوي الذي ذكره به علي بن أبي طالب . فهل ما قالته هذه الروايات صحيح ، أم هو مجرد افتراء ؟. أولا فقيما يخص الروايات الخمس الأولى ، فقد رواها الحاكم النيسابوري ، وهو متهم بالتعصب للشيعنة ، وتصحيح الواهيات والمناكير والموضوعات (113) وأما باقي رجاله في أسانيد تلك الروايات فسادكرهم فيما يأتي تباعا ، فالرواية الأولى في إسناده : إسماعيل بن أبي حازم ، وربيعة بن الحارث ، وعثمان خزرزاذ الأنطاكي (114) . وهؤلاء الثلاثة مجهولون ، لم اعثر على احوالهم في مصنفات الجرح و التعديل ..

والثانية في إسناده : أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي ، وعبد الملك بن مسلم الرقاشي ، وأبو حرب بن أبي الأسود الدبلي (115) . الأول كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، وأوهامه كثيرة لتحديثه من حفظه (116) . والثاني مذكور في الضعفاء (117) . والثالث لم يكن شاهد عيان للحادثة ، رغم أنه قال أنه شاهدها ، لأنه من الطبقة الثالثة (118) ، ومن ثم لا يمكنه مشاهدة معركة الجمل (سنة 36هـ) ، هذا يعني أن روايته مرسلة .

و الرواية الثالثة في إسناده : فضيل بن فضالة ، والأجلح بن عبد الله بن حجية الكندي ، وأبو حرب بن أبي الأسود الدبلي (119) . الأول مجهول الحال ، لم اعثر عليه في كتب الجرح و التعديل . والثاني متهم بالكذب والتشيع ورواية المناكير ، وقلب الأسماء و عدم التفريق بين

(112) الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 413. و الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 37. و ابن عبد البر: الاستيعاب

ج 2 ص: 510

(113) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 17 ص: 174 . و ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، حققه محمود الأرناؤوط ، دمشق ، دار ابن كثير ، ج 5 ص: 34-35 .

(114) انظر : الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 412

(115) نفس المصدر ج 3 ص: 413 .

(116) الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، بيروت دار الكتب العلمية ، د ت ج 10 ص: 425

(117) انظر : العقيلي : الضعفاء ، ج 3 ص: 35 . و الذهبي : المغني ، ج 2 ص: 408

(118) ابن حجر: التقریب، ج 1 ص: 632 . و خليفة خياط: الطبقات، حققه أكرم العمري، ط2 الرياض، 1402، ج 1 ص:

(119) الحاكم : المصدر السابق ، ج 3 ص: 413

المتشابه منها ، لذا قيل عنه : ضعيف جدا لا يحتج به ⁽¹²⁰⁾ . والثالث لم يكن شاهد عيان لما رواه ، لذا فروايته مرسلة كما سبق وأن بينا ذلك .

والرابعة في إسناده : معمر بن سليمان ، وعبد الملك بن مسلم الرقاشي ، وأبو جرو المازني ⁽¹²¹⁾ . الأول مختلف فيه ، وقد ذكر في الضعفاء ⁽¹²²⁾ . والثاني هو الآخر ضعيف ، وقد سبق تبين حاله . والثالث مجهول الحال ⁽¹²³⁾ والرواية الخامسة في إسناده : جعفر بن سليمان ، وعبد الملك بن مسلم الرقاشي ، وأبو جرو المازني ⁽¹²⁴⁾ . وهؤلاء كلهم ضعفاء ، وآخرهم مجهول ، على ما ذكرناه في الرواية الرابعة . وبذلك يتبين لنا من تحقيق روايات الحاكم ، عن تكليم علي للزبير يوم الجمل ، أنها روايات ضعيفة بلا استثناء ، لم تصل مرتبة الصحيح .

أما الرواية السادسة فقد رواها ابن كثير عن البيهقي ، وفي إسناده : فضل بن فضالة ، والأجلح بن عبد الله بن حجة ⁽¹²⁵⁾ . الأول يبدو أنه مجهول ، إذ لم اعثر على حاله في مصنفات الجرح والتعديل . والثاني متهم بالكذب والتشيع ، ورواية المناكير ، وتقليب الأسماء وعدم التفريق بين المتشابه منها ، لذا قيل عنه : ضعيف جدا لا يحتج به ⁽¹²⁶⁾ . وأما متنها-أي هذه الرواية- ففيه ما ينكر ، فقد ذكرت أن الزبير لما ذكره علي بالحديث قال : نسيت ولا أقاتلك ، ثم رجع يشق الصفوف فاعترضه ابنه عبد الله ، فاحبره بالأمر ، فقال له ابنه : انك جئت للصلح بين الناس ، فقال له الزبير : لقد حلفت بأن لا أقاتله ، فقال ابنه : اعتق غلامك أحسن ، وقف حتى تصلح بين الناس . فاعتق الزبير غلامه و وقف ، فلما اختلف أمر الناس انصرف عنهم ⁽¹²⁷⁾ . وهذا الكلام -في اعتقادي- ظاهر البطلان ، من تلاعبات الرواة المغرضين ، لأنه لا يعقل أن يقف الزبير المبشر بالشهادة والجنة ذلك الموقف ، فكيف يقر بصحة الحديث الذي فيه

(120) انظر : ابن الجوزي : الضعفاء ج 1 ص : 64 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 1 ص : 426 . و ابن حبان : كتاب المجروحين ، حققه محمود زايد ، حلب ، دار الوعي ، دت ج 1 ص : 175 . و ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت دار صادر ، دت ، ج 6 ص : 350 .

(121) انظر : الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص : 413

(122) العجلي : الضعفاء ج 1 ص : 188 . و ابن الجوزي : المصدر السابق ج 1 ص : 171 . و الذهبي : المغني ج 1 ص : 132 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 2 ص : 164

(123) الذهبي : ميزان الاعتدال ج 7 ص : 349 . و المغني ج 2 ص : 777

(124) الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص : 414

(125) البداية : ج 6 ص : 213

(126) ابن الجوزي : المصدر السابق ج 1 ص : 64 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 1 ص : 426 . ابن حبان : كتاب

المجروحين ج 1 ص و ابن سعد : المصدر السابق ج 6 ص : 350

(127) ابن كثير : المصدر السابق ج 6 ص : 213

دليل قاطع بأنه ظالم لعلي ، و لا ينسحب نهائيا من المعركة ؟ إن منطق الإيمان و المسؤولية يفرضان عليه التوقف والانسحاب بعد أن يخبر جندها بما سمعه و يدعوهم إلى التوقف عن القتال . لأنه إذا كان هو ظالما لعلي فإن جنده هم أيضا ظالمون له . وأية فائدة من انسحابه من المعركة ، وجنوده من ورائه يخوضون معركة ظالمة ؟ ! . وأما الحكاية المزعومة من أن الزبير كفر عن يمينه بعق غلامه ، فهي حكاية مكذوبة ، قيلت للطعن فيه بإظهاره مصرا على القتال رغم سماعه للحديث الذي قال له انك ظالم لعلي .

و أما الرواية السابعة فقد رواها ابن أبي شيبة ، ومن رجال إسناده: عبد السلام (128) . و هو مجهول الحال ، و لم يدرك الزبير ، و سماعه من علي لا يثبت (129) . وهذا يعني أن روايته هذه مرسله لم يكن فيها شاهد عيان . والرواية الثامنة رواها عبد الكريم القزويني ، و من رجال إسناده: حبة العربي (130) . و هو ضعيف ليس بثقة ، وكذاب مغال في التشيع (131) . لذا فروايته ضعيفة ومردودة عليه .

والتاسعة رواها معمر بن راشد ، و من رجال إسناده: قتادة بن دعامة السدوسي (132) . و هو ثقة ، لكن روايته هذه مرسله ، لأنه لم يكن شاهد عيان لها ، فهو مولود سنة 60هـ ، والحادثة وقعت سنة 36هـ ، فأنى له أن يشاهدها ؟

والرواية العاشرة ، رواها ابن جرير الطبري ، و من رجال إسناده : أبو بكر الهذلي ، و قتادة بن دعامة السدوسي (133) . الأول ضعيف كذاب متروك (134) . والثاني متفق على توثيقه ، لكن روايته هذه مرسله ، لم يكن فيها شاهد عيان لها ، على ما قد بيناه سابقا .

و الرواية الحادية عشرة هي الأخرى رواها الطبري ، و من رجال إسناده : وهب بن جرير ، والشهاب الزهري (135) . الأول مذكور في الضعفاء (136) . والثاني ثقة لكن روايته هذه مرسله ، لم يكن فيها شاهد عيان لها ، لأنه من مواليد سنة 50هـ ، والحادثة وقعت سنة

(128) انظر : مصنف بن أبي شيبة ج 7 ص: 545

(129) العقيلي: المصدر السابق ج 3 ص: 65 . و ابن الجوزي: العلل ج 2 ص: 848

(130) التدوين في أخبار قزوين ، حققه عزيز العطار ، بيروت دار الكتب العلمية ، 1987 ، ج 1 ص: 193-194

(131) ابن حبان : المصدر السابق ج 1 ص: 267 . و المزني : تهذيب الكمال ، ج 5 ص: 352 . و ابن الجوزي: الضعفاء ، ج 1

ص: 187 . و الذهبي: المغني ج 1 ص: 146

(132) الجامع ، حققه حبيب الأعظمي ، ط2 ، بيروت المكتب الإسلامي ، 1403 ، ج 11 ص: 241

(133) تاريخ الطبري ، ج 3 ص: 37 .

(134) ابن الجوزي: الضعفاء ، ج 2 ص: 12 .

(135) تاريخ الطبري: المصدر السابق ج 3 ص: 40-41

(136) العقيلي: الضعفاء ج 4 ص: 324 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 7 ص: 68

36هـ - مع العلم أن مراسيله شر من مراسيل غيره، لأنه حافظ ويرسل عندما لا يستجيز أن يسمى الراوي الذي اسقطه من الإسناد (137).

و الرواية الأخيرة - الثانية عشرة - رواها الحافظ شمس الدين الذهبي، و إسنادها ضعيف، لأنه ينتهي بمجهول، و ذلك أن الأسود بن قيس قال: حدثني من رأى الزبير (138). فمن هذا الراوي الذي رأى الزبير؟ فهو إذن راو مجهول الحال.

و يستنتج مما ذكرناه - في نقدنا لأسانيد تلك الروايات - أنها لم تصمد أمام التحقيق، و أنها ضعيفة بلا استثناء، لم ترق و لا واحدة منها إلى درجة الصحيح. مما يعني أن الرواية المشهورة عن التقاء علي بالزبير - رضي الله عنهما - يوم الجمل ليست ثابتة. و ثانيا أن كثيرا من العلماء المحققين قد أنكروا صحة الحديث الذي زعمت الروايات أن عليا قاله للزبير. فالبخاري انكر صحته (139). و العقيلي قال عنه: لا يروى من وجه يثبت (140). وابن الجوزي لم يصححه، و ذكره في العلل الواهية (141). و قال عنه العجلوني: لم يثبت، و لم يصححه أهل الحديث (142). و ضعفه كل من أبو اسحاق الجويني في كتابه جنة المراتب (143)، و أبو حفص عمر الدرائي، في كتابه: المغني عن الحفظ و الكتاب بقولهم لا يصح شيء في هذا الباب (144).

فيتين من انكار هؤلاء العلماء للحديث التي زعمت الروايات السابقة أن عليا قاله للزبير، أن الحادثة من أساسها باطلة، و أن الرواة المغرضين المزيفين للتاريخ، هم الذين اختلقوها و الحقوا بها ذلك الحديث الباطل.

وثالثا، أنه مما يزيد في ضعف الرواية المشهورة عن انسحاب الزبير من معركة يوم الجمل، أن هناك روايات تخالفها في سبب انسحابه، أولها ما رواه ابن سعد، فقال: أخبرنا الحسين بن موسى الأشيب، قال: أخبرنا ثابت بن يزيد عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنه أتى الزبير يوم الجمل، فقال له: أين صفية بنت عبد المطلب، حيث تقاتل بسيفك علي بن أبي طالب بن عبد المطلب. فرجع الزبير فلقية ابن جرموز فقتله (145).

(137) الذهبي: تذكرة الحفاظ، ج 1 ص: 111

(138) سير أعلام النبلاء، ج 1 ص: 58

(139) الذهبي: ميزان الاعتدال ج 4 ص: 411. و المغني، ج 3 ص: 35

(140) ضعفاء العقيلي، ج 3 ص: 65.

(141) ج 2، ص: 448

(142) كشف الحفاء، حققه أحمد الفلاشي، ط 4 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1405، ج 2 ص: 568

(143) ط 1 بيروت دار الكتاب العربي دت ج 1 ص: 528. و

(144) ط 1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1407هـ، ج 1 ص: 527

(145) الطبقات الكبرى، ج 3 ص: 110

و الثانية رواها الذهبي، وفي إسنادها : هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس- رضي الله عنه- أنه قال للزبير يوم الجمل: هذه عائشة تملك الملك لقرابتها طلحة، فأنت علام تقتال قريبك عليا، فرجع الزبير فلقية ابن جرموز فقتله (146).

و الثالثة رواها ابن عساكر بإسناد طويل ، ومن رجاله : السري بن يحيى، وشعيب بن إبراهيم، وسيف بن عمر التميمي، ومضمون الرواية أنه لما انهزم أصحاب الجمل كان الزبير ينادي: أنا الزبير هلموا إلي أيها الناس . ومعه مولى ينادي: عن حواري رسول الله تنهزمون. ثم انسحب الزبير من القتال وتوجه نحو جهة تُعرف بوادي السباع (147).

و الرواية الرابعة ذكرها ابن كثير بلا إسناد، حيث قال: قيل أن الزبير -رضي الله عنه- رجع عن القتال لما رأى عمارا مع علي- رضي الله عنهما- فخشي أن يقتل في هذا اليوم، لأنه سمع أن الرسول- عليه الصلاة والسلام- قد قال لعمار ((تقتلك الفئة الباغية)) (148).

تلك هي الروايات التي تخالف الرواية المشهورة عن انسحاب الزبير من معركة الجمل، فهل هي مثلها ضعيفة، أم توجد من بينها رواية صحيحة ؟ ففيمما يخص الرواية الأولى فقد صحح ابن حجر إسنادها (149)، رغم أن في رجاله من تُكلم فيه، وذلك أن رجاله الأربعة الأوائل وهم : الحسن بن موسى، وثابت بن يزيد، و هلال بن خباب، متفق على توثيقهم (150). لكن الخامس و هو عكرمة مولى بن عباس ، فقد وثقه كثير من المحدثين، واعتمده البخاري ، و تجنّبه مسلم ، و روى له مقرونا بغيره ، و اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب . و قد تُكلم فيه لرأيه و ليس لحفظه لأنه كان على رأي الخوارج الاباضية (151).

و في متن هذه الرواية ما ينكر ، فهي تقول أن ابن عباس خاطب الزبير بمنطق الغيرة والحمية، فافتتح الزبير و انسحب من المعركة بهذه البساطة ، في حين أن منطق الإيمان والمصلحة والظرف الصعب الذي يعيشه المسلمون ، كل ذلك يستلزم منطقا آخر لإقناع الزبير، وهو أن يبين له صواب موقف علي، و خطأه هو في موقفه و ما ينجر عنه من أخطار . لكن الرواية سكنت عن ذلك، و لم تذكر أن الزبير دافع عن رأيه، وكأنه لم يخرج إلى الحرب عن مبدأ مقتنع به، و إنما خرج إليها حمية وغيرة . وبذلك يكون قد كذب على أصحابه وأتباعه عندما قال لهم أنه يطلب دم الخليفة المقتول ظلما، ثم تخلى عنهم في أحلك الظروف، فانسحب من المعركة وتركهم يلاقون مصيرهم فيها . كل هذا يجعلني أقول أن هذه الرواية غير صحيحة .

(146) الذهبي: سير أعلام النبلاء ، ج 2 ص: 177

(147) تاريخ دمشق ج 25 ص: 110

(148) البداية و النهاية ج 7 ص: 242

(149) انظر : الإصابة ج 2 ص: 557

(150) -الذهبي: إنباء الاعتدال ، ج 7 ص: 95. و ابن حجر : تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 133، 144

(151) العقلي: المصدر السابق ج 3 ص: 373. و ابن أبي حاتم : الجرح و التهليل ، و الذهبي : المصدر السابق ج 3

و أما الرواية الثانية فهي تشبه الرواية الأولى، فلها إسناد واحد ومتن متقارب. فإسنادها يقال فيه ما قيل عن إسناد الأولى فيما يخص عكرمة مولى بن عباس. و أما متنها فهو الآخر منكر ، لأن فيه اتهاماً صريحاً لسوء نية الزبير وطلحة وعائشة -رضي الله عنهم- فهم حسب الرواية لم يخرجوا طلباً للحق و الإصلاح، و إنما خرجوا حمية و طلباً للملك. وهذا غير صحيح، لأنه سبق و أن أثبتنا أن هؤلاء خرجوا طلباً لدم عثمان ، و لم يخرجوا طلباً للملك . و مما يدل على ضعف هذه الرواية أن منطقها الذي وردت به، يخالف منطق الإيمان و الإسلام، و ذلك أنها ذكرت أن ابن عباس خاطب الزبير بمنطق الحمية و العصبية، و النفعية الانتهازية، فأثر فيه و أقنعه بسهولة دون مناقشة، و لا دفاع عن قناعته التي خرج من أجلها، فانسحب من المعركة و ترك أصحابه في أتونها . و هذا منطق مزره عنه الصحابة الكرام الذين شهد لهم القرآن الكريم و السنة النبوية ، بالإيمان و الإسلام، لذلك فإن منطق الإيمان يفرض على ابن عباس أن يخاطب الزبير بمنطق الأخوة و الحق و الإيمان، و مصلحة الأمة لحقن دماؤها . و هل يعقل أن يُعد طلحة و الزبير شهيدين و هما قد خرجا إلى البصرة حمية و طلباً للملك على ما زعمته هذه الرواية ؟! أليس الشهيد هو الذي يقتل في طاعة ؟ فلو لم يكونا في طاعة ما بشرهما رسول الله -صلى الله عليه و سلم- بالشهادة و هما قد قتلا في معركة الجمل .

و أما الرواية الثالثة فإسنادها ضعيف، لأن من رجاله : شعيب بن إبراهيم ، و سيف بن عمر التميمي، الأول فيه جهالة، و يروي المناكير عن السلف، و ذكره الذهبي في الضعفاء⁽¹⁵²⁾ . و الثاني ضعيف متروك ، يروي الموضوعات عن الأثبات، و يضع الحديث، و يروي عن كثير من الجهوليين⁽¹⁵³⁾ . و أما متنها فلا غبار عليه، و لا يثير أية اعتراضات و جبهة، فهو لم يذكر حكاية التقاء علي بالزبير أو ابن عباس بالزبير، و لم يشير إلى أن الزبير انسحب من المعركة و ترك أصحابه يقاتلون، و إنما ذكر أنه عندما انهزم أصحاب الجمل ، ناداهم الزبير للإلتفاف حوله، و في الأخير انسحب إلى وادي السباع . و لو كان هذا عادي و منطقي منتظر . و الرواية الأخيرة ذكرها ابن كثير بلا إسناد، و هذا أفقدها شرطاً أساسياً من شروط صحتها و تحقيقها . و أما متنها فهو -على ما يبدو- يعبر على استنتاج عقلي أكثر مما يعبر عن رواية تاريخية حدثت في الواقع، لذلك قال ابن كثير : قيل . فهذا من المحتمل جداً أنه يعبر عن استنتاج عقلي لبعض العلماء ، لا على أنه خبر تاريخي . و إذا افترضنا أن ذلك هو رواية تاريخية و ليس استنتاجاً عقلياً، فإن مما يدفعه ، و يشكك فيه ، و يضعفه، معطيان اثنان، أولهما أن الزبير كان من البداية يعلم أن عماراً مع علي -رضي الله عنهم-، و على علم بالحديث المذكور، لكنه اتخذ قراراً للمطالبة بدم عثمان ، دون النظر لعمار مع أي صف هو .

(152) ابن حجر: لسان الميزان ، ج 1 ص: 3 ، 145 . و الذهبي : المغني في الضعفاء ، ج 1 ص: 289

(153) ابن أبي حاتم : الجرح و التعديل ، ج 4 ص: 278 . و ابن الجوزي: الضعفاء ج 2 ص: 35 . و الذهبي: ميزان الاعتدال

ج 3 ص: 335.

و ثانيهما أن القول بأن الزبير انسحب من المعركة عندما رأى عمارا مع علي ، هو زعم يحتاج إلى دليل ، لأن الزبير كان على علم بحال عمار . وانسحابه من المعركة على ما قالته هذه الرواية ، لا يعفيه من المسؤولية ، فهو إذا خاف على عمار من أن يقتله أصحاب الجمل ، فالحل ليس في الانسحاب والهروب من المعركة ، لأنه إذا قتل عمار في غيابه-أي الزبير- فهو يبقى مسؤولا ، لأن أصحابه هم الذين قتلوه ، وإنما الحل هو أن يسعى لإيقاف الحرب ، ويخبر أصحابه بما هو متخوف منه . وهذا السلوك هو المنتظر من قائد مؤمن مسؤول يخاف الله تعالى ويحرص على حقن دماء المسلمين . لكن بما أن الرواية لم تذكر أنه فعل ذلك ، فهذا مما يدل على أنها غير صحيحة .

و يُستنتج مما ذكرناه في نقدنا للروايات السابقة عن سبب انسحاب الزبير ، أن جميعها لم يسلم من النقد . و أن الأولى والثانية أقوى من حيث الإسناد ، و أن الثالثة هي الأقرب إلى الصحة من حيث المتن ، وتخالف الرواية المشهورة عن سبب انسحاب الزبير من المعركة يوم الجمل .

ورابعا أن مما يضعف الرواية المشهورة- عن سبب انسحاب الزبير - ويزيدها استبعادا ، أن منها شاهد عليها ، فمن ذلك أولا ، أن الرواية قالت أن الزبير كان قد سمع الحديث من رسول الله- صلى الله عليه و سلم- ثم نسيه حتى ذكره به علي بن أبي طالب ، . وهذا أمر مستبعد جدا ، لأن الحديث فيه إخبار عن أمر خطير وغريب يقع للزبير - بما كان يتصور وقوعه- الأمر الذي يجعله دائم التذكر له و التفكر فيه ، والاحتياط له لكي لا يقع فيه . و إذا لم يذكره ذلك فإن قراره بالخروج و تكوين جيش للمطالبة بدم عثمان ، كان كفيلا بأن يذكره بذلك الحديث المزعوم ، لأنه -بلا شك- قد فكر طويلا ، و درس المسألة من كل جوانبها قبل اتخاذ قرار الخروج . فهل يعقل أن كل ذلك لا يذكره بالحديث ؟ ثم إذا افترضنا أنه لم يتذكر ، فإن التقاء الجيشين في موقعة صفين ، كان كفيلا بأن يذكره بالحديث عندما رأى عليا يقابله في الصف الآخر . أما وأنه لم يتذكره حتى التقى الجيشان ، و جاءه علي و ذكره به ، فإن ذلك مما يدل على أن الحكاية مختلقة من أساسها .

وثانيا ، أنه بناء على ذلك الحديث يكون طلحة والزبير ظالمين لعلي ، فكيف يكونان كذلك و قد ثبت أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- قد بشرهما بالشهادة ؟ ، و هما قد قتلا فعلا في موقعة الجمل ، و نحن نعلم أن الشهادة هي قتل في طاعة ، و ليست قتلا في ظلم . فهذا إذن دليل آخر على قهات رواية التقاء علي بالزبير-رضي الله عنهما - وتذكيره بالحديث المزعوم .

و ثالثا أن الرواية زعمت أن عليا ذكر الزبير بالحديث في آخر لحظة ، وأن الزبير عندما سمع الحديث انسحب وترك أصحابه واتباعه في أتون المعركة . وهذان التصرفان دليلان آخران على قهات الرواية المزعومة ، لأن الواجب كان يفرض على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أن يخبر كل الناس- من الطائفتين- بذلك الحديث الخطير قبل التقاء الجيشين ، إقامة للحجة

عليهم، و تبيانا للحق، و تبرئة للذمة ، لكنه لم يفعل ذلك على ما ذكرته الروايات . وكان عليه أيضا- أن يبعث بذلك الحديث إلى طلحة و الزبير وعائشة -رضي الله عنهم- قبل اندلاع الحرب ليقيم عليهم الحجة ، ويرشدهم إلى الحق لكنه لم يفعل ذلك. وأما تصرف الزبير فهو الآخر غريب و مستبعد جدا ، فهو إذا كان اقتنع حقا أنه ظالم لعلي فهذا يعني أن الجيش الذي معه هو الآخر ظالم لعلي. وهذا يحتم عليه شرعا أن يخبر الجيش بما تبين له من الحق، ويدعوه إلى التوقف عن الحرب ، و الدخول في طاعة الخليفة علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- . لكن الرواية المزعومة ادعت أن الزبير انسحب وترك أصحابه في أتون المعركة ، و هذا زعم متهاافت و مضحك . ويتبين من مناقشتنا المطولة لقضية انسحاب الزبير -رضي الله عنه- من معركة الجمل، أن الرواية المشهورة عن ذلك الانسحاب لم تثبت إسنادا ولا متنا. وأن هناك روايات أخرى معارضة لها، وهي أقوى وأقرب منها إلى الصحة . وأن كل الروايات التي ذكرناها اتفقت على أن الزبير انسحب فعلا من المعركة ، لكنها لم تتفق على السبب الذي دفعه إلى الانسحاب. فقليل انسحب لما سمع الحديث. وقليل تراجع عندما كلمه ابن عباس. وقليل انسحب عندما رأى عمارا مع علي و تذكر حديث : ((عمار تقتله الفئة الباغية)). وقليل أنه انسحب عندما انهزم أصحابه . وقد تبين لي من تحقيق تلك الروايات ومناقشتها أنها لم تصح إسنادا ولا متنا، و قد تقدم لنا جوابا مقبولا معقولا عن سبب الانسحاب ، ما عدا رواية واحدة فقط إسنادها ضعيف، لكن متنها مقبول معقول ، ولا يثير أية اعتراضات وجيهة، وهي الرواية التي ذكرها ابن عساكر في تاريخه ، وفيها أن الزبير انسحب إلى وادي السباع بعد انهزام أصحابه . وبناء على ذلك فإنني أرجح صحة هذه الرواية على كل الروايات الأخرى .

خامسا : هل التقى علي بطلحة في معركة الجمل ؟ :

روى أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) بإسناده، أن عليا يوم الجمل بعث إلي طلحة بأن يأتيه، فلما حضر كلمه، و قال له: ((هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم- يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه))، فقال طلحة: نعم ، فقال علي: فلم تقاتلي ، قال: لم أذكر ، ثم انصرف طلحة⁽¹⁵⁴⁾. فهل ما ذكرته هذه الرواية صحيح ؟ أولا ففيما يخص إسنادها فهو ضعيف ، لأن من رجاله : محمد بن عبدة بن حرب، وإياس بن نذير الضبي الكوفي⁽¹⁵⁵⁾ . الأول متروك كذاب، حدث عن أقوام لم يراهم، و آخرين لم يلحقهم⁽¹⁵⁶⁾ . والثاني مجهول⁽¹⁵⁷⁾.

(154) المستدرک ج 3 ص: 419 .

(155) نفسه ج3 ص: 419 .

(156) الذهبي : ميزان الاعتدال ج 6 ص: 245 . و ابن حجر : لسان الميزان ، ج5 ص: 272 . و ابن الجوزي: الضعفاء ج

3 ص: 82

(157) الذهبي : المغني ج 1 ص: 95 . و ابن حجر : المصدر السابق ج 7 ص: 181

وثانياً أنه توجد رواية أخرى ذكرت حادثة التقاء علي بطلحة - رضي الله عنهما - بطريقة مخالفة لرواية الحاكم ، فقد روى الطبري بإسناده أن عليا التقى بطلحة و الزبير في معركة الجمل ، فقال لطلحة : ((ياطلحة تطلب بدم عثمان - رضي الله عنه - فلعن الله قتلة عثمان)) ، ثم تكلم مع الزبير وذكره بالحديث الذي سبقت مناقشته ((لتقاتلنه وانت له ظالم))⁽¹⁵⁸⁾ . وهذه الرواية مرسله وغير صحيحة الإسناد ، لأن من رجاله : أبو بكر الهذلي ، وقتادة بن دعامة السدوسي⁽¹⁵⁹⁾ .

الأول ضعيف كذاب⁽¹⁶⁰⁾ . والثاني ثقة ، لكن روايته هذه مرسله ، لأنه لم يكن شاهد عيان لها ، فهو مولود سنة 60هـ ، والحادثة وقعت سنة 36هـ . لكن مع ضعف هذه الرواية فيمكن استخدامها لمعارضة رواية الحاكم ، فنرد الضعيف بالضعيف .

و ثالثاً أن متنها متكون من نص الحديث ، والحوار الذي دار بين طلحة وعلي - رضي الله عنهما - فالحوار فيه ما ينكر و يستغرب ، فلماذا لم يذكره علي بهذا الحديث قبل الجيء إلى البصرة ؟ ، و لا يعقل أن حديثاً كالذي ذكره به يُنسى ، لأنه - أي الحديث - جعل عليا عمادا للدين ، لذا - فلو كان صحيحاً - لا يمكن أن ينسأه طلحة . وحتى إذا افترضنا أنه نساه ، فإن غيره - بلا شك - سيذكره بذلك الحديث المزعوم . ثم تقول الرواية أن طلحة انصرف بعدما ذكره علي بالحديث ، لكنها لم تقل لنا إلي أين انصرف ؟ فهل توقف عن القتال وانصرف نهائياً عنه ، أم انصرف عن علي ، وتوجه إلى المعركة للقتال ؟ لكن المعنى الظاهر للحادثة يشير إلى أن طلحة لما تذكر الحديث انصرف عن القتال نهائياً . وهذا غير صحيح ، لأن الثابت أن طلحة لم ينسحب من المعركة ، حتى قتل فيها⁽¹⁶¹⁾ ، ولو كان قد أقر بما زعمته الرواية لانسحب من المعركة نهائياً . وعليه فإن كل ما قلناه في نقدنا لهذه الرواية يدل بوضوح على أن متنها كإسنادها غير صحيحين .

و أما فيما يخص الحديث الذي ذكرته رواية الحاكم ، فلا يوجد أي تلازم بين صحته وصحة الحادثة التي ورد فيها الحديث ، لكن العكس صحيح ، فإذا ثبت أن الحديث أو بعضا منه غير صحيح ، فيستلزم أنها هي الأخرى غير صحيحة . وقد تنازع العلماء في هذا الحديث ، بين منكر له ومصحح له أو لبعضه . فمنهم طائفة أنكرت الحديث كلية كالبخاري ، وإبراهيم الحرب ، وابن حزم ، وعبد الله الزيلعي⁽¹⁶²⁾ ، وذكره في الضعيف والموضوعات محمد بن القيسراني ، وابن الجوزي والجوزقاني ، ومقبل بن هادي الوداعي ، وابن تبيط ، وعمر بن عثمان

(158) تاريخ الطبري ج 3 ص: 37

(159) نفسه ج 7 ص: 37

(160) ابن الجوزي: الضعفاء ج 2 ص: 12

(161) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 1 ص: 36 . و الحاكم : المصدر السابق ج 3 ص: 418

(162) ابن تيمية : منهاج السنة ، حققه محمد رشاد سالم ، ط 1 د م ، مؤسسة قرطبة ، 1406 ، ج 7 ص: 319 . و

عبد الله الزيلعي: نصب الراية ، حققه يوسف البنوري ، مصر ، دار الحديث ، 1357هـ ، ج 1 ص: 360

¹⁶³ . وطائفة أخرى حسنت الجزء الأول من الحديث، وهو: ((من كنت مولاه فعلي مولاه))، وانكرت الجزء الثاني منه، وقالت أن الناس زادوه، وقال بذلك أحمد بن حنبل، و الترمذي، وابن عدي، والذهبي ⁽¹⁶⁴⁾ . وطائفة قليلة حسنت الحديث كله، كابن حبان، والضياء المقدسي ⁽¹⁶⁵⁾ .

و قد ترجح لدي أن موقف الطائفة الثانية هو الصحيح ، لأن الجزء الأول الذي أثبتوه من الحديث، لا يثير أية اعتراضات، فهو يقرر المولاة بين المؤمنين ،و هي ليست خاصة بعلي - رضي الله عنه- بل هي بين جميع المؤمنين ، فهي مولاة وولاية حب وتعاون، لقوله تعالى: ((والمؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض)) ⁽¹⁶⁶⁾ . وأما الجزء الثاني الذي أنكروه وقالوا أن الناس أضافوه، فهو كلام منكر حقا، يثير كثيرا من الاعتراضات، ويتناقض مع أصول الدين و سلوكيات الصحابة مع علي. فمن ذلك أولا، أن الجزء الثاني من الحديث يقول: ((اللهم وال من والاه ،و عاد من عاداه)) وهذا يعني أن الله تعالى يعادي طلحة والزبير وعائشة -رضي الله عنهم- مجرد أنهم حاربوا عليا ، وهذا كلام باطل من أساسه، لأنه ثبت عن رسول الله -عليه الصلاة و السلام- أنه بشرّ طلحة والزبير بالشهادة والجنة، و ينطبق ذلك-أيضا- على زوجات النبي -صلى الله عليه و سلم- ومن بينهن عائشة ، فهن أمهات المؤمنين بنص القرآن الكريم ((النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجه وأمهاتهم)) ⁽¹⁶⁷⁾ .

و ثانيا أن ذلك الجزء من الحديث يجعل قتلة عثمان وطائفة السبئية الذين كانوا مع علي، يجعلهم من الذين يواليهم الله تعالى و لا يعاديهم ، مجرد أنهم كانوا مع علي ، رغم أنهم من القتلة والمنحرفين، وهذا استنتاج باطل ومضحك، سببه ذلك الجزء الباطل من الحديث .

(163) انظر : القيسراني : ذخيرة الحفاظ ج 3ص: 3254، ج 3ص: 5555 .و ابن الجوزي: العلل ج 1ص: 356.و

الذهبي : أحاديث مختارة من موضوعات ابن الجوزي و الجوزقاني، المينة المنورة ، مكتبة الدار 1404 ج 1ص 52

و ابن تبيط :نسخة الأشجعي في الأحاديث الموضوعة ،مصر دار الصحابة ج 1ص: 55.و الوداعي : أحاديث معلقة

ج 1ص: 155.عمر بن عثمان،الوضع في الحديث ،دمشق ، مكتبة الغزالي ج 2ص: 102

(164) الذهبي : سير أعلام النبلاء ج 5 ص: 415 . و احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، حققه محمد عباس ، ط 1،

بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1983 .و المسند ج 1 ص: 152 . و ابن عدي : المصدر السابق ج 3 ص: 80

ابن تيمية : منهاج السنة ج 7ص: 320.65.

(165) ابن حبان : صحيح ابن حبان ، حققه شعيب الأرنؤوط ، ط 2 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1993 ج 15 ص:

375 . الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، حققه عبد الملك بن دهيش ، ط 1 مكة ، مكتبة النهضة الحدية

1410هـ ، ج 2ص: 105

(166) -سورة التوبة : 71 .

(167) سورة الأحزاب : 6

و ثالثاً أن ذلك الجزء من الحديث ((اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه))، قد قلب القاعدة الإيمانية ((الحب في الله و البغض في الله)) ، رأساً على عقب وجعلها ((الحب في علي و البغض في علي)) ، وهذا كلام باطل وشرك صريح .

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية ، أن ذلك الجزء من الحديث ، هو كذب بلا ريب ، لأن الحق لا يدور مع معين إلا النبي، فلو كان علي بن أبي طالب علي ما وصفه ذلك الجزء من الحديث، لوجب اتباعه في كل ما قال ، وهذا كلام غير صحيح لأن الصحابة نازعوه في مسائل فقهية كثيرة و لم يتبعوه . كما أن تلك الزيادة مخالفة لأصل من أصول الإسلام ، عندما نصت على معاداة من عادى علياً ، لأن القرآن الكريم قرر أن المؤمنين اخوة مع قتال و بغى بعضهم على بعض (168).

فيتبين مما ذكرناه أن الحديث لم يصح منه إلا الجزء الأول فقط، و أن الجزء الثاني باطل . وبما أن رواية الحاكم ذكرت الحديث بجزأيه ، فإن ذلك يدل على أنها تعرضت للتلاعب والتحريف ، تمثل في إدخال جزء من حديث غير صحيح في متنها . وبما أننا أثبتنا سابقاً أن إسناد رواية الحاكم غير صحيح ، و أن متنها هو الآخر منكر ومتهافت ، فإن كل ذلك يثبت أن حكاية التقاء علي بطلحة -رضي الله عنهما- يوم الجمل وتذكيره بالحديث ، ما هي إلا حكاية مكذوبة تحمل في طياتها ما يدل على بطلانها.

وأخيراً يتبين من دراستنا لقضايا هذا البحث و تحقيق رواياته، أن خروج الصحابييين طلحة و الزبير إلى مكة و البصرة ، كانت الغاية منه المطالبة بدم عثمان ، والاقتصاص من قتلته وكسر شوكتهم . و أن خروجهما لم يكن عصياناً ، ولا نكثاً للبيعة ، وإنما كان اجتهاداً وتأويلاً في طلب الحق . و أنهما -أيضاً- بريئان من تهمة شهادة الزور التي ألصقت بهما في حادثة ماء الحوآب، التي افترها الرواة الكذابون المغرضون .

و تبين أيضاً أن الحكاية التي تزعم أن علياً التقى بالزبير في معركة الجمل و ذكره بحديث نسيه، هي حكاية غير صحيحة إسناداً و متناً . ومثلها حكاية التقاء علي بطلحة في معركة الجمل و تذكيره بحديث نسيه ، فهي أيضاً لم تصح إسناداً و لا متناً .

و اتضح من تحقيق قضايا بحثنا هذا ، أن مواقف الصحابة في الفتنة الكبرى قد تعرضت للتلاعب و التحريف المتعمدين على أيدي عصابة تخصصت في الكذب، وجعلت الطعن في الصحابة و الكذب عليهم، غايتها في هذه الحياة . لذا علينا ألا نقبل ما ورد عنهم من أخبار في كتب التراجم و التواريخ وغيرها من المصنفات، إلا بعد تحقيقها إسناداً و متناً، جمعاً بين منهج التحقيق عند أهل الحديث ، ومنهج البحث التاريخي الحديث .